



PROVISIONAL

A/34/FV.30  
12 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ٠٠ / ١٥

( جمهورية تنزانيا المتحدة )	السيد سالم	الرئيس :
( بابوا غينيا الجديدة )	السيد ماتان	شم :
( الصومال )	( نائب الرئيس )	
	السيد يوسف	شم :
	( نائب الرئيس )	

— بيان من الرئيس

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

ألقيت الكلمات من :

السيد تشينيبواه ( غانا )

السيد مكي ( اليمن )

السيد كلارك ( نيجيريا )

السيد ماينا ( كينيا )

السيد غاوتشي ( مالطة )

السيد جميل ( جزر الملديف )

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملغاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملغاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
roön A.3550, 366 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥بيان من الرئيس

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : كما يعلم السادة الأعضاء ، فان اليوم هو يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، والذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٦ / ٣١ جيم الصادر في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . وهو اليوم الذي تؤكد فيه من جديد حكومات وشعوب العالم جميعا تضامنها مع الشعب في جنوب افريقيا الذي يناضل ضد الفصل العنصرى ، وتطالب بالافراج غير المشروط والافورى لكل السجناء أو المحتجزين لنضالهم من أجل تحرير جنوب افريقيا . وأنا على ثقة من انني أعرب عن مشاعر جميع الدول الأعضاء ، لأن هذا وارد في القرارات العديدة للجمعية العامة ، ان نؤكد من جديد تضامنا مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعلن ، بناء على طلب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى سعادة السيد ب. أكورود و كلارك ، أن اجتماع اللجنة الخاصة للاحتفال بيوم التضامن هذا قد تم تأجيله لأسباب تعذر تجنبها وسوف يتم هذا الاحتفال في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ، أى يوم الجمعة القادم .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد تشينيبواه ( غانا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، اسمحو لى أولا وقبل كل شيء ، أن أتوجه اليكم بتهنئة حارة لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نشعر بغبطة خاصة ان أول ظهور فى الأمم المتحدة لوفد من غانا يمثل الحكم المدني الجديد للجمهورية الثالثة ، أى يمثل حكومة الحزب الشعبى الوطنى برئاسة الدكتور هيليا ليمان ، يحدث خلال دورة يترأسها شقيق من دولة شقيقة هي تنزانيا . ان انتخابكم هو تقدير مناسب لصفاتكم الممتازة ، صفات القيادة والنزاهة والمهارة ، وهي صفات أيد يتموها بصفة واضحة كرئيس للجنة تصفية الاستعمار فى الأمم المتحدة . ان منصبكم يشرف ليس فقط بلدكم تنزانيا ، وهي مع دول الخط الأول الأخرى تواصل القيام بذلك الدور الحميد المعروف فى النضال التحررى ، ولكنه أيضا يشرف افريقيا كلها التي نجد دورها الهام المتزايد فى الشؤون العالمية قد اعترف به على نحو ملائم بهذا الشكل .

ونحن على تداغة أنه في المناقشات المفتوحة وفي دها ليز هذه الجمعية فان مهارتكم  
الدبلوماسية وأحكامكم المعتدلة ، سوف يكون لها أثرها الكامل في توجيه المناقشات ، وصولا الى  
نتائج ناجحة . وفي مهمتكم الصعبة والخطيرة كرئيس لهذه الدورة ، يود وفدي أن يؤكد لكم تعاونه  
وتأييده الدائم .

أما بالنسبة الى سلفكم سعادة السيد اندالسيو ليفانو وزير خارجية كولومبيا فاننا نعبر  
عن تقديرنا العميق لمنجزاته الممتازة خلال توليه رئاسة الجمعية في دورتها الثالثة والثلاثين والوصول  
بها الى شاطئ النجاح .

ومن المعروف تماما أن عمل هذه الجمعية لا يمكن أن يجري بشكل فعال دون التأييد  
القيم من جانب أميننا العام الموقر ، وكذلك من جانب العاملين معه القادرين والممتازين في مقرر  
الأمم المتحدة ومكاتبها المختلفة في العالم . ان وفد فانزا يود هنا أن يسجل تقديره العميق لعلمهم  
الممتاز .

اسمحوا لي هنا أن أعرب عن احساسنا بالحزن لوفاة صاحب السعادة الدكتور اجستينو نيتو  
الرئيس الراحل لأنغولا . ان افريقيا خسرت بوفاته المفاجئة واحدا من أعظم أبنائها في مرحلة تصفية  
الاستعمار الحالية . لقد كان قائدا وزعيما افريقيا عظيما ، حوّل ومعه آخرون مثله ، التيار ضد استعمار  
سالزار وكيتانو ، ممهد الطريق أمام الهجوم النهائي على آخر الامبريالية والسيطرة العنصرية  
في الجنوب الافريقي . تعازينا العميقة والحارة نوجهها الى وفد وحكومة وشعب أنغولا على هذه  
الخسارة التي لا تعوض .

كذلك فان الرئيس الراحل بومدين ، رئيس الجزائر ، سوف يذكره العالم الثالث دائما ،  
وتذكره دول من غير دول العالم الثالث ليس فقط كبلد للشعب في بلاده ، وليس فقط كمناضل عظيم  
من أجل حقوق الشعب الفلسطيني وشعب الصحراء ، وانما أيضا كرائد عظيم من رواد النظام الاقتصادي  
الدولي الجديد . وبوفاته فان افريقيا والدول العربية ، بل والعالم الثالث بأسره ، قد خسرت  
خسارة كبيرة . ونود أن ننقل الى وفد الجزائر والى حكومة وشعب الجزائر تعازيلنا العميقة وتعازينا .  
بالنسبة اليها في فانزا ، فان مولد كل دولة جديدة يعتبر مناسبة للسعادة والخطبة ،

لأنه يعد علامة أخرى على طريق القضاء المنهجي على الاستعمار . ولهذا السبب فاننا نرحب من كل قلوبنا بحكومة وشعب سانت لوسيا بيننا . ونحن نشارك شعورهما الذي له ما يبهره وتنمسي لهما كل نجاح في معالجة المشاكل الصعبة ؛ مشاكل بناء الأمة .

ان غانا عضو في حركة عدم الانحياز ، وأول رئيس لغانا الدكتور كوامي نكروما كان من بين الآباء المؤسسين لهذه الحركة . ولقد استلمت حكومة الحزب الشعبي في الجمهورية الثالثة مفهومه وحذت حذوه ، وقررت أن السياسة الخارجية لغانا يجب أن تستند الى المبادئ الجوهرية لعدم الانحياز ، وأقصد بها الاستقلال بعيدا عن نفوذ الدول الكبرى ، والاحترام الصارم للسيادة ، ووحدة أراضي الدول الأخرى ، والالتزام الكامل بقضية تقرير المصير .

ربما يكون من الملائم بالنسبة اليانا أن نذكر بالاعلان التاريخي لأول رئيس لغانا الدكتور كوامي نكروما عشية استقلال غانا منذ حوالي ٢٢ عاما ، من أن استقلال غانا سوف يكون بغير معننى ، الا اذا ارتبط بالتححرر الكامل لافريقيا . ان حكومة الحزب الوطني الشعبي (PNP) مصممة على انسه بالتعاون مع كل الدول التي تؤمن بالحرية الحقيقية والعدالة الحقيقية لكل البشر ، فان غانا سوف تحمل نصيبها من العبء ، وسوف تقدم التضحية وتدفع الثمن من أجل أن تتحقق الحرية الحقيقية والكاملة لافريقيا كلها ، بل لكل الأراضي والاقليم التي ما زالت تخضع للسيطرة الاستعمارية والأجنبية .

وانطلاقا من التزامها بالحرية الحقيقية والاستقلال ، فان غانا لم تتردد في رفض التسوية الداخلية بين سميت العنصرى وزمرة موزوروا ، لأن هذه التسوية لم تحقق حكم الأغلبية لشعب زمبابوى ، بل انها قدمت مجرد واجهة سوداء لما كان في واقع الأمر استمرارا لحكم الأقلية العرقية وتكريسا للظلم . ان أى نظام للحكم يضع في أيدي ٣ في المائة من السكان سلطة اعاقا كل تقدم دستورى لمدة عشر سنوات والسيطرة على قوات الأمن ، فضلا عن كل المناصب العليا في الخدمة المدنية والقضاء والشرطة ، هو نظام ظالم ظلما صارخا ، ولا يمكن قبوله منذ بدايته .

ان توافق الآراء في الكومنولث حول زمبابوى الذى تم التوصل اليه في لوساكا ، رفض بوضوح التسوية الداخلية ، ودعا الى انتخابات جديدة تقوم على أساس دستور جديد يعكس حقا الحقوق

غير القابلة للتصرف والطموحات والتطلعات المشروعة للأغلبية السودانية . ولقد أيدت غانا هذا التوافق في الآراء لأننا نعتقد أنه يوفر الأساس لحل عادل ومقبول دولياً . وفي هذا الشأن ، فإن هدفنا الأساسي هو أن نضمن أن حركة التحرير الوحيدة الأصيلة ، وهي الجبهة الوطنية التي أدت تضحياتها وأدى نضالها المسلح إلى خلق الظروف السياسية المناسبة ، لا بد أن تحتل مكانها وتتولى دورها المشروع في زمام زمامها المستقلة حقاً .

ونتوقع من الحكومة البريطانية أن تحترم تعهداتها ، وأن تفي بكل مسؤولياتها والتزاماتها باعتبارها الدولة المسؤولة عن الإدارة ، بأن تضمن ، ضمن أمور أخرى ، أن يؤدي مؤتمر لانكستر هاس إلى تسوية مقبولة للأغلبية السودانية وللمجتمع الدولي .

وإذا فشلت مفاوضات لانكستر هاوى حول دستور الاستقلال ، فلن يكون هناك من بديل سوى تكثيف النضال المسلح ، وغانا من جانبها سوف تواصل تقديم كل دعم مادي ومعنوي للجبهة الوطنية حتى يتحقق حكم الاغلبية الحقيقي .

مع ذلك ، لا بد لنا أن نؤكد انه لن يكون كافيا أن يتم التوصل الى دستور للاستقلال بغير اتفاق على الترتيبات الانتقالية التي ستؤدي الى الاستقلال . ان طابع اية ادارة مؤقتة وأية ترتيبات للانتخابات التي يجرى الاشراف عليها بالشكل المناسب والشروط المقبولة لوقف اطلاق النار ، كل هذه لا بد وان يتفق عليها قبل بحث مسألة رفع العقوبات . وذلك انه لا وقف اطلاق النار ، ولا وضع حد للعقوبات الدولية كان من الامور التي بحثها مؤتمر لوزاكا الا في سياق تنفيذ تسوية يمكن ان تعتبر بحق تسوية دائمة ومقبولة دليا . فلا يتوهم من احد ولا يتوقعن احد ان اختتام اعمال لانكستر هاوس بشكل يقصر عن الوصول الى هذه الشروط يحتمل ان يؤدي اما الى نهاية للحرب او نهاية للعقوبات الدولية . وأي اختتام لهذه الاعمال على هذا النحو يجب الا يعتبر تبريرا كافيا لرفع منفرد للعقوبات تحديا لقرار مجلس الأمن بموجب الباب السابع وانتهاكا لالتزامات الميثاق .

مسألة استقلال ناميبيا لا تزال تشغل الامم المتحدة ، ربما اصبحت من اعقد المشاكل التي تواجه هذه المنظمة . وان الدول الغربية الخمس ودول الخط الأول استطاعت في عام ١٩٧٨ ان تضع معا ميثقة تشكل الاساس لخطة الامين العام لانتقال ناميبيا الى مرحلة الاستقلال ، هذه الخطة مع ذلك خربت سلطات جنوب افريقيا التي اثار اعتراضات قوية على احكام الخطة ، واعلنت هذه السلطات انها تتوى المضي قدما في انتخاباتها الهزلية بغير سوابق في ظل ما كان - في واقع الامر ما يزال - تسوية داخلية من نوع التسوية الروديسية . ويرغم الجهود التي لا تكف للامين العام من اجل التوصل الى وقف لاطلاق النار والخروج من الدائرة المغلقة ، فان رد جنوب افريقيا الاستفزازي أخذ شكل هجوم شرير على ما أسموه بحشد لقواعد رجال سوابق في داخل انغولا ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة . المرحلة التالية كانت مرحلة القبض على ٣١ من ابرز اعضاء الجناح الداخلي لسوابق في ناميبيا ، وتحويل الجمعية التأسيسية الى جمعية وطنية ذات سلطات تشريعية محدودة وتعيين احد المتشددين مديرا عاما لهذا الاقليم الخاضع لوصاية الامم المتحدة .

لو أن المؤامرات الشريرة لسلطات جنوب افريقيا ترمي الى ان يحدث اعلان منفرد للاستقلال

في ناميبيا بشكل يتحدى الرأي العام العالمي ، فان جنوب افريقيا يجب ان تعلم وان تحدّر من الآن وبشكل قاطع بأن هذه الهيئة الدولية على استعداد لاحباط هذه النوايا من خلال تدابير فعالة . وفي هذا الشأن ، فان وفد بلادي يدعو مجلس الأمن الى ان ينفذ بشئ ما اى مزيد من التأخير القرار الذى اعتمد باغلبية كبرى من الدول في الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، وهو القرار الذى اقترح على مجلس الأمن ان يتخذ تدابير انفاذ على وجه السرعة ضد جنوب افريقيا كما هو منصوص عليه بموجب الباب السابع من الميثاق ضمنا لامثال جنوب افريقيا للقرارات والمقررات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن ناميبيا . ووفد بلادي على ثقة من ان مجلس الأمن سوف يعزز من الثقة به باتخاذ مثل هذه التدابير .

المسألة ذات الصلة بهذا النزاع - واقصد بها مسألة خليج والفيش - يجب الا ننساها ، ويود وفد بلادي ان يكرر موقفه المعروف جيدا والقائل بأن خليج والفيش جزء لا يتجزأ من ناميبيا ويجب ان يعتبر كذلك في اية مفاوضات تؤدي الى استقلال هذا الاقليم . خليج والفيش هو ميناء ناميبيا الوحيد على المياه العميقة ، وهو كذلك المركز العصبي لصناعة الاسماك وتجارة المصادرات والواردات لناميبيا . ان زعم جنوب افريقيا ومطالبتها بهذا الخليج على اساس شيء خيالي يرجع الى القرن التاسع عشر قد رفضه ويحق هذا المحفل الموقر ومنظمة الوحدة الافريقية وسوابو ودول الخيط الأول ، بل وايضا الدول الغربية الخمس .

ان اداة غانا المنهجية والقاطعة للسياسة الاجرامية للفصل العنصرى ، وهي السياسة التي تجد جذورها في اسطورة التفوق العرقي تتبع من بغضنا لأى نظام يخضع الانسان لأية مهانة وبينما نذكر وجود جيوب للتحيز العرقي وانتهاكات حقوق الانسان في دول اخرى فانه في جنوب افريقيا وحدها نجد سياسة التمييز العنصرى وسياسة القمع والانتهاك المستمر لحقوق الانسان ضد الغالبية من عرق آخر . وقد تم تحويل ذلك كله الى نظام رسمي ، بل ونظام ديني يحظى بالتأييد الكامل للقانون .

ان السياسات العنصرية لجنوب افريقيا تخلق توترات وتشكل تهديدا خطيرا لسلم العالم في عالم يتزايد احساسه بالتكافل ، ومع ذلك فان جهودا شاقة بذلتها وتبذلها منذ عام ١٩٦٦ للجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تغيير هذه السياسات المتخلفة واجهت الازراء من جانب جنوب افريقيا .

والأسوأ من ذلك ، ان سياسة الفصل العنصرى المخجلة هذه قد تم توسيع نطاقها الى ناميبيا ،  
التي هي اقليم يخضع لادارة الأمم المتحدة قانونا . وبالنظر الى عناد وتشدد جنوب افريقيا الذى  
لا علاج له على مدى ٣٤ عاما ، اثبتت نصائح المجتمع الدولى انها عديمة الجدوى . ان وفد بلادى  
يطالب باتخاذ اجراءات ايجابية في شكل عقود شاملة ، بما في ذلك العقود البترولية بغية وقف  
النظام العنصرى عند حده . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يود ان يسجل عرفانه وامتنانه  
العميق للحكومة الايرانية الجديدة التي انضمت الى الدول العربية المنتجة للبترول في التزامها  
القاطع بفرض حظر على تصدير البترول الى جنوب افريقيا \* .

ان الموقف الناشئ عن وقف ارسال البترول الايراني والعربي الى جنوب افريقيا ، كما اصبح  
واضحا الآن ، يتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولى ، وخاصة للدول الاخرى المصدرة للبترول لممارسة  
مزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وبالفعل فان التكاليف الاضافية التي وصلت الى حوالي ٥ مليون  
دولار ، والتي اصبح يتعين على جنوب افريقيا ان تدفعها كل يوم لامداداتها من البترول التي تحصل  
عليها من السوق مباشرة ، كل ذلك بدأ فعلا يضر باقتصادها ضررا كبيرا . ومن أجل ان نمنع حدوث  
دخول البترول سرا ومرة اخرى الى جنوب افريقيا ، فاننا نحث دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول  
على ان توسع نطاق مقاطعتها بحيث تشمل شركات البترول الدواية الخمس التي من المعروف انها  
تقدم لجنوب افريقيا حوالي ٨٥ في المائة من احتياجاتها من البترول . وبلاضافة الى ذلك ، فاننا  
نؤيد الاقتراح القائل بأنه من اجل ان نمنع البترول المحظور من الوصول الى جنوب افريقيا ، فان  
دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول يمكن ان تضمن عقود مبيعاتها فقرة تنص على ان البترول الذى  
يباع لأية دولة يجب الا يباع من جديد لجنوب افريقيا ، اولاى وسيط لكي يبيعه في المستقبل اليها .  
ان هذه التدابير اذا ما طبقت باخلاص يمكن ان تسهم اسهاما هائلا في مجال القضاء على الفصل  
العنصرى . وكذلك فاننا نرحب بالقرار الشجاع الذى اتخذته دول الشمال والذى يقضي بتأييد تكثيف  
الضغط الدولى ضد نظام الفصل العنصرى .

\* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ماتان (بابوا غينيا الجديدة) .



ان جنوب افريقيا تحديا منها ايضا للرأى العام العالمي ، ومنذ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ قد انشأت واحدة جديدة مما يسمى " بالدول السوداء المستقلة " . ان فندا وهي منطقة صغيرة يسكنها اقل من نصف مليون ، وليس بها اية موارد سوف يكون عليها ان تكون معتمدة على المنح وفتات الماودة من سادتها . ان المجتمع الدولي قد رفض في الماضي الاعتراف بدولتين من هذا النوع . وان وفد بلادى ليحث بقوة كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة وكذلك الدول غير الاعضاء فيها على ان تحجب اعترافها عن دولة فندا الغربية .

وفيما يتصل بمشكلة الشرق الاوسط يرى وفد بلادى ، ان اية تسوية تتجاهل الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير في فلسطين ، والتي لاتعترف اعترافا كاملا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الاصيل للشعب الفلسطيني ، هي تسوية غير واقعية وصحكوم عليها بالفشل . وفي ضوء تاريخ مشكلة الشرق الأوسط كله ، فان رفض اجراء اية محادثات ، بل وأى اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف لا يمكن قبوله . ونحن مقتنعون بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشارك على قدم المساواة في كل المفاوضات الخاصة بمسألة الشرق الاوسط وفلسطين ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية يمكن ان تلعب دورا بناء في السعي من اجل تسوية دائمة وعادلة .

ان وفد بلادى يود ايضا ان يعلن بشكل قاطع انه لا يزال عند موقفه من انه يعارض اى وجود اسرائيلي على الارض الافريقية والعربية التي حصل عليها نتيجة للحرب . كذلك فاننا نرفض تمام الرفض التعديلات المنفردة للحدود الدولية من خلال استعمال القوة بما يتعارض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ونحن نؤمن بأن كل الدول في المنطقة لها الحق في ان تعيش في سلم داخلى حدود آمنة ومعترف بها .

والحق ان اهتمامنا بالاستقرار في الشرق الأوسط قد حدا بنا الى الاشتراك في جهود مختلفة ، بما في ذلك مؤتمرات تبحث هذه المشكلة المعقدة ، كما ادى بنا الى ان نسهم بكتيبتين من القوات تخدمان في المنطقة تحت علم قوات الامم المتحدة ، والآن في قوة الامم المتحدة المؤقتة في الجنوب اللبناني من اجل ان تساعد في التوصل الى سلم دائم في منطقة عانت كثيرا ولفترة طويلة . وتشجعنا كثيرا النتائج الايجابية لمؤتمر بلغراد المعني بالأمن والتعاون في اوروبا . ذلك

ان الجهود الجديدة لتطبيع العلاقات ، واقامة تعاون ودي ، من شأنها ان تعزز مفهوم الانفراج ، ومن شأنها ايضا ان تسهم في تخفيف حدة التوترات الدولية . ان تعزيز الانفراج والامن في اوروا بالنظر الى تكافلنا المتزايد ، لن يكون له معنى الا اذا ضمن امن ورخاء الدول جميعا . ولا بد لنا ان نتجاوز المكاسب الحالية وان نتلمس حلولاً دائمة للقضايا الاساسية التي تكمن وراء التوتر في العلاقات الدولية ، بما في ذلك الاستعمار والتخلف . ومن المؤسف ان الدول المعظمى لاتزال مشغولة ، بسبب احساسها المتبادل بعدم الامن ، بحيازة مزيد من الاسلحة النووية الحديثة والمعقدة ، من اجل ان تحقق تكافؤاً نووياً وهمياً ، وردعا متبادلاً . ونحن نؤمن بان الخفض التدريجي لمستوى مثل هذا الانفاق من شأنه ان يوفر موارد مطلوبة ليس فقط للتنمية الداخلية في تلك البلاد ، وانما ايضا من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في العالم النامي .

ان الموقف الاقتصادي العالمي الحالي يمثل مشاكل خطيرة للبلدان النامية ، واستمرار هذا الموقف يهدد حياة وامكانيات كسب العيش لاعداد كبيرة من الافراد في هذه الاجزاء من العالم ، الا اذا بذل المجتمع الدولي بأسره جهودا غير عادية لادخال الدول الفقيرة في اطار عملية التنمية على اساس ثابت . ووفقا للتنبؤات العليمة ، فانه اذا استمر الاتجاه الحالي - ومن المحتمل ان يستمر - فان الاحوال التي لا يمكن تحملها في هذه البلدان الفقيرة سوف تتردى الى مستويات لم يسبق لها مثيل مع نهاية هذا القرن .

والبلدان النامية التي تمثل ثلاثة ارباع سكان العالم تمثل ٢٠ في المائة فقط من اجمالي التجارة في العالم ، هذا النصيب الصغير غير المقبول لم يزد كما كان المفروض أن يكون ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى الحواجز الحمائية من جانب البلدان المتقدمة ضد منتجات البلدان النامية التي يمكن في ظل المنافسة العادلة أن تزيد الى حد كبير من اشتراك هذه الدول في التجارة العالمية ان وصول البلدان النامية الى الموارد المالية اللازمة لاغراض التنمية لا يزال محدودا تماما . وفي الوقت ذاته ، فان اعباء خدمة الدين في هذه البلدان قد ازادت زيادة هائلة بسبب شروط الاقراض الصعبة التي تضطر هذه البلدان ان تقترض بها .

وباختصار فان الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو وبين البلدان النامية يزداد اتساعها بصورة كبيرة مما يسبب مشاكل سياسية واجتماعية خطيرة في عدد متزايد من البلدان النامية . وهكذا ، فانه توجد الآن ازمة تنمية حادة .

ومع ذلك ، فان جوانب التقدم الكبرى التي تحققت بالعلم والتكنولوجيا في عصرنا ، قدمت الى الانسان دون شك ، قدرة فريدة على أن يمحو الفقر من على ظهر كوكبنا ، ومع ذلك فانه من المفارقات أن هذه الميزة تستخدم لزيادة اخطار الفناء اكثر مما تستخدم من أجل تحسين نوعية الحياة في كل مكان . ان التقدم في العلم والتكنولوجيا يعتبر وبحق رصيذا ينتمي الى الاسرة الانسانية بأسرها . ويجب الاستفادة منه على هذا النحو ، ويجب أن يشترك فيه الجميع بشكل منصف .

فاذا ما نظرنا الى الزراعة ونتاج الافذية مثلا ، لوجدنا انه من المزعج ان نلاحظ أن البلدان النامية التي تعتبر عادة دولا زراعية او منتجة للمواد الاولية هي نفسها الآن تلك الدول التي لا تستطيع ان تفي بالحاجات الغذائية والمتطلبات الزراعية العامة لشعوبها . ان الزراعة قد اصبحت

مصنعة بشكل كبير بحيث تكاد تكون حكرا على الدول المصنعة . ولهذا آثار خطيرة بالنسبة للتجارة وبالنسبة لرخاء الدول الاخرى . لا بد أن يهتم المجتمع الدولي بالاخطار الكامنة في السياسات التي تركز مثل هذه الحالة المؤلمة . وصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجال الزراعة ونتاج الغذاء ، فان كل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي يجب أن تلتزم التزاما قاطعا بضمان تنفيذ كل القرارات التي اتخذت بالفعل - في اطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنتاج الغذاء والمعونات الغذائية والامن الغذائي - تماما وعلى وجه السرعة .

ان الموقف الاقتصادي الدولي منذ الدورة الماضية قد ازداد سوءا ، وحدثت تشويهاً خطيرة بسبب جوانب النقص الجذري في النظام مما أدى الى صعوبات فيما يتعلق بموازن المدفوعات وانكماش واسع النطاق ، وتضخم ، شامة طاقة جديدة ، والنمو في التجارة العالمية عانى من نكسة خطيرة . وهناك دول كثيرة وعلى وجه الخصوص دول الاقتصاديات المتقدمة ، اخذت تتجه الى الحماية وسياسة الحماية ، مدمرة بذلك احتمالات احداث تحسن في مستويات المعيشة في العالم . ان اجراءات الحماية من هذا النوع قصيرة النظر ، لان توسيع نطاق التجارة العالمية من شأنه ان يسهل تبادل السلع والخدمات ، ومن شأنه أيضا ان يفتح آفاقا جديدة أمام الاستثمار وهذا بدوره يولد فرص عمالة متبادلة .

هذه التطورات المؤلمة أكدت ويقوه وراء تكافلنا المتزايد . ولا يمكن لاية دولة مهما كانت قوتها ان تحل فعلا مشاكلها بمعزل عن الآخرين . ان المفاوضات الاخيرة بين السوق الاوروبية المشتركة وبين منظمة دول الكاريبي وافريقيا والمحيط الهادئ ، وقد اتسمت بالمواجهة والمهاترات حققت نجاحا محدودا ، ونتائج الأونكتاد الخامس الذي علق عليه دول عديدة الكثير من الآمال بعد كثيرا عن آمالنا ، لأن المؤتمر لم يحقق ليهيالية التجارة ، ولم يحقق اي تقدم بالنسبة لعملية التنمية بأي شكل جوهري . ان استئناف التفاوض مؤخرا بشأن الاتفاق الدولي للكاكاو في جنيف يقدم مثالا آخر للافتقار الواضح الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة ويوضح عدم حساسية هذه الدول بقدر كاف ازاء المشاكل الخطيرة التي تصيب البلدان النامية بشكل مستمر ، وهي مشاكل يمكن ان يسهم حلها اسهاما هائلا في تحقيق نظام عادل ومنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ولست بحاجة الى ان اشير الى انه بالنسبة للغالبية من البلدان النامية فان المواد الخام تشكل عصب اقتصاديات هذه البلدان . وفي حالة غانا بصفة خاصة ، فان الكاكاو وهو شريان اقتصادنا ويمثل حوالي ٦٥ في المائة من حصيلة البلاد من العملات الاجنبية . وبينما اثبت الكاكاو انه ضعيف أمام متغيرات مثل الطقس والاسعار غير الثابتة وغير المستقرة ، فان مدخلات اساسية مثل الآلات والاسمدة التي لا بد ان تستورد من البلدان المصنعة ، لاتزال اسعارها في تصاعد مما يثقل كاهل المنتج الفقير .

ان هيكل أسعار منصف للمنتج وكذلك للمستهلك هو وحده الذى يمكن أن يضمن الاستقرار في هذه الصناعة . وهكذا ، فان حدا أدنى غير واقعي للسعر لا يكفي لتغطية النفقات الادارية ليس فقط خاطئا من الناحية الأدبية ، لكنه أيضا يكرس المظالم الدائمة التي نحاول بكثير من الجهد أن نتخلص منها ، وقد يكون من المؤلم أن أتحدث تفصيلا عن الآثار الكاملة لنظام الأسعار غير الواقعي الحالي من زاوية أثره على اقتصادياتنا الهشة .

ان الضرورات في عصرنا قد فرضت علينا جميعا التزاما بأن نقيم علاقاتنا على تعاون دولي مفيد للجميع . وبالنظر الى تكاثرنا فان وفد بلادى يوجه نداء من هذه المنصة الى الدول المتقدمة المستهلكة كي تمارس مزيدا من المرونة للسماح بالاتفاق على مستويات أسعار أكثر انصافا للكاكاو في مؤتمر اعادة المفاوضات المقبل .

اننا من أوائل من يسلمون بأن التنمية في داخل مجتمعاتنا المحلية هي مسؤوليتنا الأساسية ولهذا ، فقد اهتمنا باستخدام مواردنا المحدودة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين حياة شعوبنا . ونحن نقبل هذه المسؤولية فعلا . لكن التنمية تتطلب أيضا أساسا للتعاون الدولي من أجل الكسب المتبادل ، الذى نرحب في ظلّه بالاستثمار الأجنبي ونرحب بالعديد من الخبراء ذوي المهارات الخاصة ، كي نبني ، ونشفي ، وكي نساعد في وضع تحالف للتقدم المشترك . ان سياستنا الاقتصادية تقوم أساسا ، وفي واقع الأمر ، على الاعتماد على الذات ، ومن خلال ذلك ، فاننا نسعى أساسا من خلال مواردنا الى أن نعبئ ونطور ثروة غانا الطبيعية وأن نحقق عملية تحديث اقتصادنا من أجل أن نتغلب على دائرة الفقر المفزعة وأن نفي بذلك بالاحتياجات المتزايدة لشعبنا . وهذه الاستراتيجية مع ذلك لا تستبعد التعاون الدولي مع كل الدول الصديقة بصرف النظر عن اتجاهاتها العقائدية أو نظمها الاقتصادية بشرط أن تحترم هذه الدول آماننا وتطلعاتنا وحقنا الخالص والسيادة في أن نحدد سياستنا الخارجية والداخلية الخاصة .

ان من أهم عناصر سياستنا الخارجية ضرورة العمل على اشاعة حسن الجوار ، ونحن نسعى من خلال ذلك الى تعزيز التعاون الوثيق للغاية على قدر الامكان مع جيراننا كي ندعم بشكل منهجي الموارد المادية والانسانية للمنطقة . وهذا يفسر مختلف الاتفاقات الثنائية التجارية والاقتصادية واللجان المشتركة الدائمة . ومثل هذه الجهود من شأنها أن تدعم التعاون الأوسع نطاقا الذى

يتمثل في عضويتنا للسوق المشتركة لدول غرب افريقيا من أجل القضاء على العقبات والقيود التي تفرضها المهارات المحدودة للسوق المحلية ، ومحدودية التكنولوجيا وموارد الاستثمار . كذلك فاننا نعمل مخلصين من أجل تعزيز روابطنا الاقتصادية العالمية والقارية ، ومن أجل أن نعمل التقدم المتبادل ، كي ندفع قدما بامكانية تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .

أود الآن أن أتحدث بايجاز عن مسألة الطاقة لأنها بالغة الأهمية لكل البلدان . ان حكومة بلادي ، وبقدر كبير من الاهتمام ، ترحب بقرار الأمم المتحدة لعقد مؤتمر عالمي حول موارد الطاقة الجديدة والمتجددة عام ١٩٨١ . كما أن حكومة بلادي قد أحيطت علما أيضا بالمقترحات الحالية الرامية الى استكشاف أشكال جديدة من الطاقة سعيا وراء حل أكثر دواما لأزمة الطاقة . اننا جميعا لنا مصلحة في تحقيق الاستقرار والازدهار ، وفي خلق المناخ السليم لتحقيق هدفنا ، وهو أن نخلق عالما واحدا ، عالما بغير حرب ، وبغير عوز ، وبغير جهل ، وبغير تخلف لأن استمرار وجود عالمين على هذا الكوكب حيث الأقلية تعيش في جزيرة من الازدهار المقلقل بينما الأغلبية محكوم عليها بأن تعيش في فقر مدقع وفي يأس باعتبارها بؤساء الأرض ، من شأنه فقط أن يزيد من حدة التوتر الدولي ، ويدين احساسنا بالعدالة الاجتماعية وبالانصاف . كما من شأنه أن يقوض دعائم الايمان العظيم للآباء المؤسسين الذين أنشأوا جهاز الأمم المتحدة ، ليس فقط من أجل أن يسعى الى تحقيق السلم والأمن الدوليين ، وانما أيضا من أجل أن يسعى لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع .

لقد وصلنا الآن الى مفترق طرق ، والخيارات واضحة . فاما أن نعمل معا في اطار خطة كبرى للتعاون الجماعي ، أو ننتساق في مرارة بعينين عن بعضنا البعض وننتصدع . وكما لاحظ وحذر رجل دولة امريكي عظيم :

” لا يمكن لك أن تحظى بالسلم ، بل حتى لا يمكن أن تحقق عملك المشروع في

العالم الا اذا كنت شريكا مع الآخرين ” .

ان معظم المشاكل التي تعاني منها غالبية الانسانية هي مشاكل بيئية ، ومشاكل صنعها الانسان ، وبالتالي ، فانها يجب أن تشكل تحديا أمام حكمتنا المشتركة والمنسقة . وفي ظل

غريزتنا الطبيعية غريزة البقاء ، فاننا ليس أمامنا من خيار سوى أن نحدد أسلوبا يمكننا من أن نستغل  
معا الفرص المتاحة لنا وأن نصوغ مستقبلا صلبا قائما على أساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد .  
وفي هذا الشأن ، أود أن أؤكد للمندوبين ان الحكومة الجديدة التي انتخبت ديمقراطيا في غانا  
تتعهد وتلتزم بالسلم والتعاون الدولي ، وهي على استعداد أن تسهم اسهاما كاملا في  
تحقيق ذلك .



السيد مكسي ( اليمن ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان اعرب لكم نيابة عن وفد الجمهورية العربية اليمنية وأسمي شخصيا عن سرورنا البالغ للثقة البالغة التي عبرت عنها الجمعية العامة في انتخابكم بالا جماع لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، ويأتي انتخابكم كدليل جديد على التقدير الكبير الذي يكنه هذا التجمع المهيب لمقدركم السياسية وحنككم الدبلوماسية الكفيلتين في انجاح اعمال هذه الدورة ، وتأكدوا بأنكم ستجدون من وفدنا كل تعاون مخلص في سبيل اضطلاعكم بهذه المسؤولية الكبيرة بما يحقق اهدافنا المشتركة في الوصول الى نهاية مرضية للمساءلة المطروحة على جدول اعمال هذه الدورة .

ويود وفدنا ان يسجل ارتياحه واعجابه للسفير الدكتور انداليسيو لبيفانو رئيس وفد كولومبيا للمقدرة الفائقة التي تميزت بها رئاسته اثناء الدورة الماضية .

كما يسعدنا ان ننوه بكل تقدير وامتنان الى جهود الامين العام الدكتور كورت فالد هايم وتفانيه في سبيل تعزيز فرص السلام والاستقرار في العالم ، ونود بصفة خاصة ان نعرب عن عظيم تقديرنا لدوره ومبادئه المخلصة لاجلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على تأكيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ويعرب وفد بلادى عن ترحيبه الحار لانضمام جزيرة سانت لوسيا الى منظمتنا واثقين بأن انضمام هذه الدولة المستقلة الفتية سيكون عاملا في تقوية وفعالية الامم المتحدة في جهودها الرامية الى احلال السلام والعدل والتقدم .

ان انعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة سنويا يمثل في نظرنا استمرارية نضالية ضد الحرب وعوامل التخلف والاضطهاد ، وهو يعكس بصدق حب الانسان الفطرى للسلام والحرية والتقدم ، ومن هنا فان انعقاد هذه الدورة انما هو بمثابة وقفة تقييم ومراجعة للأعمال السابقة التي انجزتها أو فشلت في انجازها الامم المتحدة في مسيرتها الطويلة منذ تأسيسها في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولقد جاء الميثاق معبرا عن تطلعات الشعوب ورغبتها في أن يسود السلام والتقدم عالمنا هذا ، ولذا فان وفدنا يؤكد قناعته بأن انعقاد دورة الجمعية العامة يجب ان يتجاوز مناقشة المسائل المطروحة على الطريقة البرلمانية الى اتباع اسلوب النقد الايجابي البناء والتزام الدول الاعضاء جميعا

بتنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال كل دورة مستهد فيمن من وراء ذلك كله الى تقوية دور وفعالية هذه المنظمة الدولية للسلام وتجنيد البشرية وبيانات الحرب والدمار وانتصارا للمقاصد والافراض التي تضمنها الميثاق .

ان تاريخ الامم المتحدة منذ انشائها يعد تجربة فريدة في عالمنا المعاصر فبقدر ما اسهمت هذه التجربة في تجنيب العالم مأساة قيام حرب عالمية ثالثة فأنها ايضا بلا شك قد اوجدت قناعات لدى جميع الشعوب بأن الامم المتحدة هي الاطار الافضل والطبيعي الذي يمكنه القيام في صياغة العلاقات الدولية على اسس ديمقراطية تستهدف في مساعيها الى تأكيد مبدأ التعايش والتعاون في سبيل خلق عالم افضل يسوده الرخاء والاستقرار وتتفني فيه حالة التخلف التي ورثتها الشعوب عن العهد الاستعماري ، ومن هنا فان مواصلة الدعم لحركات التحرير الوطنية يأتي في مقدمة جهود الامم المتحدة نحو تحقيق تلك الاهداف وفقا للميثاق .

ان امام الامم المتحدة قضية جوهرية كانت ولا زالت تشغل بال وضمير المجتمع الدولي منذ اثنين وثلاثين عاما تلك هي قضية الشعب العربي الفلسطيني الذي عاش ويعيش مأساة فريدة في نوعها نتيجة تأمر الصهيونية مع الدواجر الاستعمارية لتشريد واحتلال ارضه ، يضع اليوم قضيته مجددا امام هذا التجمع الدولي يحدوه الايمان بعدالة قضيته وقناعته بأن الامم المتحدة باعتبارها الاطار الذي يمثل الشرعية الدولية ، هي المحفل الدولي الاصلح لمعالجة هذه القضية من جميع جوانبها .  
وباشتراف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المناضل اشتراكا مستقلا ومتكافئا مع بقية الاطراف المعنية بما يحقق سلاما عادلا ودائما يتضمن ما يلي :

أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية انسحابا كاملا من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف ؛ ثانيا ، ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني على أرض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ؛ ثالثا ، وقف اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وفي القدس باعتبارها تشكل عقبة في سبيل تحقيق السلام العادل وتعد خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعددة ؛ رابعا ، ازالة جميع المستوطنات الاسرائيلية التي أنشئت في الأراضي العربية المحتلة ووقف أعمال الحفر والانشاءات الرامية الى تغيير المعالم الدينية والثقافية والحضارية للأراضي العربية والطابع السكاني لهذه الأراضي .

ان المجتمع الدولي متفق بالاجماع على انه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم الا اذا توفرت له المقومات الأساسية التي أشرنا اليها آنفا ، ومع ذلك فان الكيان الصهيوني الذي يتشدد بالسلام ، يقف بكل صلف وعناد ضد هذا الاجماع الدولي ويواصل عدوانه واحتلاله لفلسطين وأراضي دول عربية مستقلة ذات سيادة مجاورة لفلسطين ، ويأتي قرار مجلس وزراء الكيان الصهيوني في ١٦ أيلول / سبتمبر الماضي الذي يبيح للاسرائيليين شراء الأراضي والممتلكات العربية في الضفة الغربية وفي القدس الشريف ليؤكد من جديد مواصلة اسرائيل لسياسة الاحتلال والعدوان وتقويض أى فرص لاجلال سلام عادل ودائم في المنطقة .

وما نشهده اليوم من قصف وغارات جوية وبرية وبحرية من جانب العدو الصهيوني على الجنوب اللبناني ، وعلى المخيمات الفلسطينية لدليل آخر على تحدى اسرائيل لارادة المجتمع الدولي ومعانها في العدوان والارهاب لتكريس احتلالها لفلسطين والأراضي المجاورة وتأمرها على استقلال وسيادة الأمة العربية .

ان اسرائيل ، التي قامت على العدوان والارهاب ، تعارض أية جهود مخلصه نحو تحقيق سلام عادل ودائم ، يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره واقامة دولته المستقلة في فلسطين ، وبضمن انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة ومدينة القدس الشريف انسحابا شاملا وكاملا غير مشروط .

ولقد كانت معاهدة الصلح المنفردة المترتبة على معاهدتي كامب دافيد التي وقعها النظام المصري مع العدو الصهيوني عاملا مشجعا لاسرائيل على المضي قدما في سياستها التوسعية الاستيطانية واحكام قبضتها على الأراضي المحتلة بشتى وسائل الارهاب والقمع . ويجيء عدوانها المتكرر على السكان المدنيين ، بعد توقيع الاتفاقية ، في جنوب لبنان وضد المخيمات الفلسطينية ليبرهن للرأى العام العالمي على مدى تعارض هذه الاتفاقية مع الجهود الدولية المخلصة لاجلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط . كما أن هذا يؤكد ارتباط هذه الاتفاقية مع المخططات التآمرية الرامية الى ضم الجنوب اللبناني وضرب المقاومة الفلسطينية وتمكين السلطات الصهيونية المعتدية من تحقيق سياساتها التوسعية على حساب الأراضي العربية والحق العربي الفلسطيني .

ولقد جاءت مقررات القمة العربي في بغداد ، والمؤتمر الاسلامي في فاس ، والبيان الختامي لدول عدم الانحياز في مؤتمر القمة السادس في هافانا واجماعها على ادانة هذه الاتفاقيات لتفريطها في الحقوق العربية وخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته على ترابه الوطني ، ردا واضحا وقويا على المناورات وحملات التضليل التي تروجها الصهيونية وحلفاؤها الجدد لاصباغ صفة الشرعية على هذه الاتفاقيات المرفوضة .

ان وفد الجمهورية العربية اليمنية ليحذر من أن سياسة اسرائيل القائمة على التوسع الاستيطاني وضم الأراضي بالقوة والارهاب ستضع منطقتنا على حافة حرب شاملة لن تقتصر رقعتها وأحداثها على منطقة الشرق الأوسط ، وانما حتما ستمتد الى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذي يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر . ومن هنا فان تحذيرنا ينطلق من ايماننا بالمسؤولية التي تتحملها الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلام وخاصة مجلس الأمن الذي يجب أن يتحمل مسؤوليته كاملة في احلال السلام واتخاذ اجراءات صارمة ضد اسرائيل لارغامها على الامتثال لارادة المجتمع الدولي ، وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن .

ان بقاء النظام الاستعماري في جنوب القارة الافريقية يعتبر وصمة عار في جبين الضمير الانساني ، وتمثل سياسة التمييز العنصري ( الأبارتيد ) التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، أبشع صورة للاضطهاد والاستغلال ، ويتعارض مع كل القيم والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة .

وان احتلال نظام جنوب افريقيا العنصرى لاقليم ناميبيا واستمرار النظام العنصرى اللاشعري في روديسيا انما هو أحد مظاهر الصراع بين الدوائر الاستعمارية والقوى الوطنية التي تناضل من أجل حريتها وتقرير مصيرها وبناء مستقبلها وفقا لارادتها الحرة .

ويقدر ما كان وفد بلاوى يرحب بمبادرة الدول الغربية الخمس ، خلال العام الماضي للوصول الى تسوية عادلة لمشكلة احتلال نظام جنوب افريقيا العنصرى لاقليم ناميبيا ، بقدر ما كنا نخشى أن تفشل هذه المبادرة بسبب الموقف الاستعماري العنصرى لسلطات بريتوريا ورفضها الاستجابة لجهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا وضمان وحدتها الإقليمية .

وعلى هذا فانه أصبح من الضروري فرض عقوبات ملزمة على سلطات بريتوريا طبقا لنص الفصل السابع من الميثاق ، ويود وفدي أن يوجه نداء مخلصا الى جميع الدول الغربية التي لاتزال تتعامل مع نظام جنوب افريقيا العنصرى أن تلتزم بقرار المقاطعة اسهاما في جهود الأمم المتحدة نحو اعطاء شعب ناميبيا حق تقرير المصير والاستقلال ووحدها الاقليمية بقيادة ( سوابو ) الممثل الشرعي الوحيد لناميبيا وطبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

أما فيما يتعلق بمشكلة روديسيا فان وفد بلادى يعلن ترحيبه لانعقاد المؤتمر الدستورى الذى دعت اليه الحكومة البريطانية في لندن بمشاركة جميع الأطراف المعنية بناء على اتفاق دول الكومنولث في اجتماعهم الأخير في لوساكا عاصمة زامبيا ، وبهذا الصدد ، يؤكد وفدي مجددا تأييده للمطالب المشروعة التي تقدمت بها الجبهة الوطنية لزيمبابوى لانتهاء الحكم العنصرى للأقلية البيضاء ووضع دستور جديد يضمن اجراء انتخابات ديمقراطية وحررة تكفل قيام حكم الأغلبية من السكان الأصليين .

ونود التأكيد هنا على أن أى جهود ناجحة لايد وأن تأخذ في الاعتبار ما يلي : أولا ، الاعتراف بالجبهة الوطنية لزيمبابوى باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب روديسيا وبرنامجهما لتحقيق الاستقلال ؛ ثانيا ، اجراء انتخابات حررة ونزيهة في ظل دستور جديد يضمن حكم الأغلبية وبالتالي احباط أى مخطط يرمي الى استمرار تسلط الأقلية البيضاء تحت يافطة التسوية الداخلية المزيفة التي رفضها شعب زيمبابوى وقيادته التي تمثلها الجبهة الوطنية .

ان الجمهورية العربية اليمنية ، بصفتها احدى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة بالمحيط الهندى واعتبارها كمنطقة سلام ، تؤكد مواقفها القائمة على رفض أى تواجد عسكري أو قيام أحلاف في منطقة المحيط الهندى وامتداداته الطبيعية كالبحر الأحمر ، ولقد أوضح وفدنا أثناء الاجتماع الأخير الذى عقد في شهر آذار/مارس الماضى للدول الساحلية والخلفية ، الى ضرورة بقاء المحيط الهندى والبحر الأحمر خالية من القواعد العسكرية الأجنبية ، ودعا وفدنا الى تعاون الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندى لصياغة اتفاقية تلتزم الدول الموقعة بموجبها بتنفيذ واحترام قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ ( د - ٢٦ ) الخاص باعلان المحيط الهندى منطقة سلام .

لقد أوضح وفد بلادى في عدة محافل دولية ومؤخرا في مؤتمر هافانا لقمة دول عدم الانحياز موقفه من المشكلة القبرصية ، ونود هنا أن نعرب عن تأييدنا التام لمبادرة الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم المتمثلة في النقاط العشر كما ندعم جهود الأمم المتحدة في تشجيع الحوار بين الطائفتين اليونانية والتركية للوصول الى حل يضع حدا للمشكلة ولمعاناة الشعب القبرصي الصديق في ظل وحدته واستقلاله وسيادته الإقليمية ووحدة أراضيه وعدم انحيازه ويكفل بالتالي حقوق الشعب القبرصي بطائفتيه ، تلك الحقوق السياسية والاجتماعية والدينية .

أما بالنسبة للمسألة الكورية فان وفدنا يؤكد موقفه الثابتة من هذه القضية ، وهي ضرورة ترك الحرية للشعب الكورى في الشمال والجنوب لتوحيد وطنه ، دون أى تدخل أو ضغوط خارجية فسي ظل المبادئ الثلاثة المعلنة في الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى ، التي تضمنها البيان الكورى المشترك الذى صدر عن الجانبين في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

ان سياسة سباق التسلح وتخزين الأسلحة بنوعيهما : التقليدى والنووى وتطوير صناعاتهما لا يزال يهدد الأمن والاستقرار في العالم ويشكل عاملا كبيرا في زيادة حالة التوتر التي تسود العلاقات الدولية ، ولقد أصبحت مسألة نزع السلاح من المسائل التي يعلق عليها المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة بالغ الأهمية ولا بد من اتخاذ الخطوات العملية والجادة في تحقيق هذا الغرض ونزع السلاح نزعا كاملا وشاملا ، وتسخير الامكانيات والمبالغ التي تنفق على التسلح وتكديسه وتطوير صناعته في حل الأزمة الاقتصادية التي يواجهها العالم ، وبالأخص في الدول النامية ، ولقد رحبت بلادنا بتوقيع الاتفاقية الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ( سولت ٢ ) بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، كخطوة أولى تتلوها خطوات أكثر ايجابية وفعالية ، في سبيل نزع السلاح وتجنب البشرية مخاطر قيام حرب عالمية ومواجهة نووية تقضي على المنجزات الكبرى في المجالات الحضارية والثقافية والعمرانية . ومن هنا فاننا نجد دعوتنا الصادقة الى جميع الدول الكبرى وخاصة القوتين الأعظم في توظيف امكانياتها الهائلة التي تنفق على التسلح وأدوات الدمار وتسخيرها في مساعدة الشعوب ، وخاصة الدول النامية على النهوض بمستويات معيشتها ، وتعزيز فرص الاستقرار والسلام في العالم .

لقد تابع وفدنا باهتمام مؤتمر قانون البحار منذ دورته الأولى واشترك في أعمال الدورة الثامنة المستأنفة التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١٦ تموز/يوليه الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ حيث ساهم وفد بلادى في الجلسات التي عقدتها مجموعتي التفاوض ٦ ، ٧ المنبثقتين عن اللجنة الثانية ، ونود بهذه المناسبة أن نبدي الملاحظات التالية : أولا ، ان الدورة الثامنة المستأنفة لقانون البحار رغم الصعوبات التي تراكمت عبر الدورات الماضية قد حققت بعض النجاحات خاصة فيما يتعلق بتنقيح النص المركب ومنحه الصفة الرسمية ليكون النص النهائي للاتفاقية ؛ ثانيا ، ان الوفود العربية كانت قد تقدمت خلال الدورة السادسة التي عقدت في نيويورك باقتراح يدعو الى عدم جواز امتداد الجرف القارى لأكثر من ٢٠٠ ميلا بحريا وقد أعرب وفدنا وبقية الوفود العربية عن أسفها لخلو النص المركب المنقح من المشروع العربي ؛ ثالثا ، نرى أن المحاولات الخافتة ، التي بذلت من قبل بعض الوفود لتعتيم الصورة بالنسبة للحق القانوني لحركات التحرير في التوقيع والتصديق على أحكام الاتفاقية ، يتنافى مع أحكام القانون الدولي التي تؤكد حقوق السيادة على الموارد الطبيعية للأقاليم غير المستقلة ، وهذا المبدأ أكدته الأمم المتحدة في قراراتها الصادرة بهذا الشأن وخاصة القرار الذى يقضي بحق الشعوب في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية .



ان العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية تشكل ظاهرة غير صحيحة في البناء الاقتصادي ، حيث سحبت نفسها بصورة سلبية على معدل النمو الاقتصادي للدول النامية ، وأدت الى استمرار اتساع الهوة التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وقد عكس هذا الموقف نفسه على سير المفاوضات لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس عادلة ومتكافئة . وأن وفدنا يؤكد مجدداً بأن على الدول الصناعية التي تصر على تصدير مشاكل التضخم والبطالة ، الى الدول النامية ان تمارس الحد الاقصى للسيطرة على هذه المشاكل ، وتستجيب الى الدعوة الصادقة التي توجهها الدول النامية ، للتعاون وخاصة الاقتراحات البنائة التي طرحتها الدول النامية خلال الدورة الخامسة للأونكتاد في مانيلا ، من اجل انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على اسس متكافئة وعادلة . وترى بلادى ان دعوة الجمعية العامة الى تخصيص دورة استثنائية للجمعية العامة عام ١٩٨٠ ، تعني بموضوع التنمية الدولية ومن ثم اعلان العقد الثالث للتنمية ، يجب ان تصاحبه جهود مكثفة ومخلصة من قبل الدول الاعضاء وخاصة الدول المتقدمة لتحقيق اهداف العقد الثالث للتنمية . ونود ان نشير بهذا الصدد الى ان اعمال اللجنة الجامعة لم تحقق اى تقدم يذكر بسبب الموقف السلبي لبعض الدول الصناعية وهذا يشكل في نظرنا تعويقا يعرقل الجهود الرامية الى اعلان عام ١٩٨٠ بداية العقد الثالث للتنمية ، وبالتالي استمرار الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها المجتمع الدولي ، ولقد لاحظنا بنوع من الارتياح ، ان هناك اتفاقا هاما على ان الاستراتيجية الجديدة يجب ان تمثل اطارا مشتركا لكل من الجهود الوطنية للدول النامية والدول المتقدمة ومجالا للتعاون الدولي .

وفي اعتقادنا انه يجب ان تشمل الاستراتيجية الجديدة العناصر التي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/١٩٣ ، وخاصة التركيز بصفة رئيسية على كيفية احداث نقلة في الهيكل الاقتصادي للدول النامية وفقا للمبادئ التي تضمنها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وان توجهه هذه الاستراتيجية نحو تحقيق اهداف النظام الجديد . ونود ان نؤكد مجدداً على النقاط التالية :

- ١ - اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية على اسس منصفة ومتكافئة .
- ٢ - تمكين الدول النامية من المشاركة الفعالة في صياغة وتطبيق القرارات في مجال التنمية والتعاون المالي والفني .

- ٣ - احترام مبدأ حق ممارسة الدول في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية .
- ٤ - التأكيد على مبدأ المشاركة الجماعية وتعزيز دور المرأة والشباب في عملية التنمية على المستوى المحلي والاقليمي .
- ٥ - تثبيت اسعار المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة ويجاد نوع من التكافؤ في عملية التبادل التجاري عن طريق الغاء سياسه الحماية .
- ٦ - النظر في الوسائل العملية بصورة جديده في مسألة مشكلة الديون التي تتحملها الدول النامية .
- ٧ - تصحيح الوضع بالنسبة للنقد الدولي عن طريق اعادة النظر في الاتفاقيات الخاصه وذلك فيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة وغيرها .
- ويعتقد وفد بلادى انه يتوجب على الدول النامية استخدام مواردها والتعاون فيما بينها كأساس لقيام نظام اقتصادى دولي جديد تكمله للتعاون مع الدول المتقدمة ، وتأتي الدول الاقل نموا في مقدمة الدول النامية التي يجب مساعدتها عن طريق وضع خطة عمل واجراءات عملية لتطوير اقتصاديات هذه البلدان ومساعدتها على تنمية مواردها الذاتية ، حتى تؤمن الحد الأدنى من المستويات المعيشية في جميع المجالات ، وتتمكن من التغلب على ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار .
- لا بد لي قبل ان اختم كلمتي من ان استعرض معكم جانبا من التطورات التي تشهدها بلادى في ظل الاستقرار ، والجهود المكثفة التي تبذلها قيادتنا السياسية ، لتوفير الحياة الحرة ووسائل المعيشة الكريمة لكل مواطن . وتسعى بلادى بالتعاون مع الاشقاء في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني الى تحقيق الوحدة اليمنية عن طريق خلق المؤسسات الاقتصادية ، وتهيئة المناخ الديمقراطي للوحدة اليمنية باعتبارها احدى الاهداف التي تسعى ثورة السادس والعشرين من ايلول / سبتمبر الى تحقيقها ففي الفترة من ٢ الى ٤ تشرين الاول / اكتوبر الحالي التقى رئيسا الشطرين في العاصمة اليمنية صنعاء لتأكيد عزم الشطرين على المضي قدما في سبيل تنفيذ اتفاقية القاهرة وبياني طرابلس والكويت حول وسائل تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية وعلى اساس ديمقراطية صحيحة ، وتكثيف الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين ، وتوفير التنسيق والانسجام بين خطتي التنمية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية وفقا لخطة التنمية مستهدفة مصلحة اليمن وتحقيق الرخاء والرعاية للشعب اليمني .

ولا بد من التنويه هنا بأن اللجان المشتركة التي تكونت بموجب اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس تواصل عملها الدؤوب ، وتسير بغطى حثيثة نحو الهدف الوطني النبيل وتهيئة الظروف المناسبة لقيام الوحدة اليمنية امل الجماهير اليمنية في كل من الشطرين .

وان قيادتنا السياسية في الجمهورية العربية اليمنية لتثق في الوقت ذاته بأن الاشقياء والاصدقاء سوف يسهمون معنا لانجاح المساعي التي يبذلها الشعب اليمني وقياداته الوطنية لتحقيق الوحدة اليمنية المنشودة والتي ستكون عاملا مستقرا وسلاما في منطقتنا ، ويسهم بالتالي في دعم نضال الامة العربية من اجل وحدتها واستعادة جميع اراضيها المحتلة في فلسطين وبقية الاراضي العربية من براثن الصهيونية والاستعمار .

ان الجمهورية العربية اليمنية ان تولي اهتمامها لبناء اقتصادها وتطوير مجتمعتها في ظل الوحدة الوطنية والديمقراطية تعني مسؤوليتها تجاه القضايا والمشاكل التي تشغل بال الاسرة الدولية ، ايماننا منها بمبادئ الميثاق ورفعة في تقوية دور وفعالية الامم المتحدة في معالجة تلك المشاكل والانتصار لقضايا الشعوب في الحرية وحق تقرير المصير والاستقلال الوطني .

السيد كلارك ( نيجيريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، انه فخر عظيم

وسرور أن اهدنكم لانتخابكم بالا جماع وان اعرب عن مشاركة وفد بلادى في الاعجاب والتكريم الرفيع اللذين اعربت عنهما جميع الوفود بلا استثناء لمقدرتكم ولانجازاتكم ولتوليكم رئاسة هذه الجمعية الموقرة . انكم ابن بار لافريقيا ينتمي الى جمهورية تنزانيا المتحدة الشقيقة التي لم تتردد ابدا في ان تكون طليعة الكفاح العادل لشعبنا من أجل الحرية والاستقلال . واننا ان نأخذ في الاعتبار اسهاماتكم الشخصية بصفتكم رئيسا للجنة الامم المتحدة لتصفية الاستعمار ، فان وفد بلادى يعرب عن دعمه الكامل لكم في قيامكم بمهمتكم المشرفة وبمسؤولياتكم .

وأود أيضا أن اعبر عن تهانينا وامتناننا لسلفكم العظيم سعادة اند اليسيو لبيفانو من كولومبيا لسجله الحافل كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

وعلى مدى السنين ، فان السيد الموقر الدكتور كورت فالد هايم الامين العام ، قد تناول باسم منظمنا أزمات عصرنا التي لا حد لها ، باصرار واخلص وتفان . ان الدول تحكم على نجاح الامم المتحدة من خلال نجاحاته كمقياس للأمل والثقة الكامنين في شخصه وادارته . وأود أن اثني ثناء عظيما على انجازاته واخلاصه .

ان تصور آباءنا المؤسسين لميثاق الامم المتحدة ، كان احتمال تحقيق العالمية في عضوية المنظمة . وبحصول سانت لوسيا على الاستقلال وقبولها في الامم المتحدة كالدولة العضو ال ١٥٢ فان منظمنا تقترب بخطى سريعة نحو تحقيق هدف العالمية . فباسم نيجيريا ، أود أن ارحب بكسل حرارة بعضوية سانت لوسيا التي اقامت نيجيريا علاقات معها في الكومنولث وشاركتها تاريخها . ان رغبتنا هي ان نقيم العلاقات الودية والصداقة والتعاون الوثيق معها .

ومنذ اسابيع قليلة مضت ، علمنا بأسى وحزن بوفاة الدكتور اوغوستينو نيتو رئيس انغولا . وخلال حياة صانع الحرية والاستقلال لانغولا ، فان بلادى تتمتع بعلاقات اخوية مع حكومة هذا البلد وشعبه . لقد شاركناه تطلعاته واحلامه بالنسبة لبلاد ولافريقيا كلها . ان وفاته قد حرمت افريقيا والعالم بأسره من رجل دولة يتمتع بالحكمة والحنكة والانسانية . اننا جميعا سنفتقد اخلاصه والتزامه الصامت بالتطلع الى تحقيق نظام دولي عادل .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان اقول ، كم انا سعيد ومملوء شرفا عندما انتقل اليكم والى هذه

الجمعية التهانى الشخصية والتمنيات الطيبة لسعادة الحاج شيهو عثمان عليو شاجارى رئيس الجمهورية الاتحادية لنيجيريا والقائد العام للقوات المسلحة النيجيرية . كذلك فاني اشعر بارتياح خاص ، وفخر عظيم ان اتوجه بالحديث الى الجمعية العامة في فترة تحول رئيسية في تاريخ نيجيريا .

فبعد ١٣ عاما من الحكم العسكري في نيجيريا ، اختتمنا تجربة فريدة في الانتقال بصورة منظمة وسلمية من الحكومة العسكرية الى الحكومة المدنية المنتخبة انتخابا ديمقراطيا . وفي شهرى تموز/يوليه و آب/اغسطس الماضيين ذهب المواطنون في ستة اسابيع الى الاقتراع في خمسة انتخابات وطنية منفصلة لانتخاب ١٩ مجلسا ، ومجلس النواب الفيدرالى ، ومجلس الشيوخ القومي بالاضافة الى انتخاب ١٩ محافظا ثم اخيرا رئيس الدولة . ان هذه الانتخابات جميعها ، قد تمت في مناخ سلمي وحر وبطريقة مفتوحة ، وكانت بمثابة حجر زاوية في تاريخ دولتنا السياسي والدستورى . وفي يوم الاثنين الأول من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، فان رئيس الحكومة الاتحادية العسكرية السابق والقائد العام للقوات المسلحة النيجيرية الجنرال اوليسيفن اوباسانفو ، سلم السلطة رسميا الى الرئيس الجديد لجمهورية نيجيريا الاتحادية في احتفال رسمي جرى في ميدان تافاوا باليوا في لاغوس وهو نفس الموقع الذى شهد تتويج الميلاز الجديد لامتنا منذ عشرين عاما مضت . ان الاثر الاخلاقي بل واقول بشجاعة ان المغزى السياسي لهذا الاحتفال لا يمكن ان نخالي في التعبير عنه .

ان الامم كالرجال والنساء ترتكب الاخطاء احيانا ، وهذا امر مؤسف . ولكن الأكثر مدعاة للاسف هو ان تضيع الامم الفرصة لمنع التاريخ ان القوات المسلحة في نيجيريا قد صنعت التاريخ لأنها قامت بالوفاء لشرفها وواجبها . لقد اخذت السيف للدفاع عن سلامتها الوطنية وسيادتها التي كانت مهددة في عام ١٩٦٦ . لقد تعهدت بتسليم السلطة الى الحكومة المدنية التي انتخبت انتخابا ديمقراطيا حرا ، عندما دخلت الترتيبات الدستورية حيز التنفيذ . لقد كانت على المستوى المتوقع منها . ونظرا لهذا التقليد وهذه السابقة في الانتقال السلمى المنظم من حكومة عسكرية الى حكومة مدنية ، فان نيجيريا اليوم لم تعد فقط دولة موحدة لا يمكن قلبها ، بل انها حققت لنفسها الوحدة والسلام .

اننا لم نتغلب على مشاكل الفرقة والانقسام فحسب ، وهي تركت ورثاتها عن الاستعمار الذي كان سبب وجوده الوحيد هو بث الفرقة بين الأخ وأخيه بغية دعم استفلاله الخانق ، ولكننا شرعنا في تحقيق قضية قومية مشرفة تحترم الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية للمواطن بفض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة أو الجنس . وقبل كل شيء ، فقد التزمنا بالمبدأ البسيط الذي يقضي بأن الاستقلال ان هو الا حكم الشعب لنفسه بنفسه . وياتمام هذه المهام ، فقد عادت القوات المسلحة بكل فخر الى معسكراتها لأداء دورها التقليدي ألا وهو الدفاع عن أرض آبائنا ضد العدوان الخارجي .

ان أية حكومة جديدة تنزع الى تناول جميع المشاكل في آن واحد ، ودولتي ليست استثناء من هذه القاعدة ، بل على العكس فاننا نتمتع بميزة الاستفادة من تجارب الماضي وبميزة الاستمرارية ، لأن جذور المبادئ الأساسية في سياسة دولتي الخارجية تمتد الى الشعب الأصيل والى التاريخ ، وتأخذ في الاعتبار ظروف دولتنا وقارتنا . واننا لنشعر بالفخر ازاء تمسك شعوب عديدة وأمم بهذه المبادئ .

ان الذين يدعون بأن حكومتنا المدنية الجديدة سوف تصبح أقل دينامية في مواصلة تحقيق أهداف السياسة الخارجية ، سوف تبوء ادعائهم هذه بالفشل . ونظرا لأننا نعمل بناء على أسس راسخة ، فاننا ننوي مواصلة تحقيق هذه الأهداف بكل قوة واقدام . دعوني أشير الى ان جهود السياسة الخارجية لنيجيريا كان وسوف يستمر ، هو مواصلة العمل لاقامة السلام والأمن الدوليين ، والالتزام بعدم الانحياز الكامل ، وبالتضامن الدولي والتمسك بمبادئ وأهداف ميثاقى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتمسك بحماية الكرامة الانسانية والدفاع عنها والمشاركة البناءة في الحملة التي تهدف الى تحقيق تمتع جميع الدول بالحقوق السياسية والاقتصادية العادلة ، والالتزام لا يكبل نحو التحرير الكامل لافريقيا والقضاء على الشرور الحقيقية للاستعمار والفصل العنصرى من الجنوب الافريقي .

ومن الطبيعي ، فاننا سوف نعطي الأولوية لمواصلة تحقيق الامن والسلام في افريقيا الذي بدونهما لن نشعر بأمن ولن نحقق الازدهار . وفي هذا الصدد فان حكومة بلادي تشجب بكل قوة التدخلات الأخيرة لبعض الدول الأوروبية وأعني بهذا فرنسا على وجه الخصوص بتدخلها في الشؤون الداخلية لبعض الدول الافريقية . وكما كان الحال في عهد البوربون القدامى فقد أثبتت هذه

الدولة بكل وضوح انها لم تتعلم شيئا ولم تنس أى شيء على الاطلاق . ان القادة في أية دولة يحسنون قيادتها فقط اذا ما وقف الشعب وراءهم . ان هؤلاء القادة الأفارقة الذين يتبعون نماذج أجنبية أو الذين حطوا من شأن أنفسهم باستغلالهم للشعب عن طريق الوحشية والفساد استعصف بهم شعوبهم وسيلقى بهم في رماد التاريخ كما هو حال أسيادهم المستعمرين الذين طردوا بازدراء واحتقار . ان القيادة التي تنبع او تنبثق من الشعب هي وحدها التي سوف تستمر . واعترافا بهذا الواقع ، فقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية منذ وقت طويل على أحد مبادئها الأساسية ، وهو المبدأ التالي : " الادانة القاطعة لجميع أعمال الاغتيال السياسي والتخريب في الدول المجاورة أو في أية دولة أخرى " .

ان حقبة الملوك الذين يتوجون أنفسهم في افريقيا قد ولت . ان افريقيا لن تقبل أى تدخل أو أية عمليات تهدف الى الاخلال بالاستقرار في القارة . ان اعتماد أية هيئات تاسيسية سياسية على الأجنبي من أية قارة كانت ، هي بمثابة لعنة وخيانة لحرية افريقيا . لقد كانت افريقيا عشية الستينات تشعر بالفخر وتحدث العالم أجمع . وكان الوعد بالاستقلال حيا ومثيرا . وانا كانت الأحلام قد تحولت الى كابوس ، فان الخطأ لا يقع على عاتق قادتنا السياسيين . وبينما لا نجد أى تعاطف ازاء حقيقة انه لا توجد دولة في العالم لها مفاخر خلال العشرين عاما الأولى من تاريخها ، مثلما حققت معظم الدول الافريقية المستقلة حديثا ، فان على من يهاجمونا أن يأخذوا في اعتبارهم التغييرات والتوترات التي زعزت جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، وان على هذه الدول أن تتحمل معاناة أكثر من الدول الفتية في افريقيا . ولكن من الحكمة أن نقرر ان افريقيا لم تقف وحدها في مواجهة تنمية مؤسساتها وفي ازدهارها ، مع الأخذ في الاعتبار مواردها الضخمة وقدراتها ، كما فعل البعض ذلك في مرحلة مشابهة من تاريخهم . ان الأسياذ المستعمرين القدامى لم يتركوا وراءهم قنابل زمنية تؤدي الى الخلل بالاستقرار ومن ثم الى حدوث التمرد فحسب ، ولكنهم مازالوا يشعرون بالحنين الى الأسطورة التي تقول بان افريقيا لا يمكنها ان تستغنى عنهم . فقد خططوا بكل عناية لا مكانية عودتهم من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية . وفي الواقع يمكن ان نقول بأن المستعمرين لم يفادروا افريقيا بعد . لقد غيروا أدوارهم وأقنعتمهم فقد لكي لا يشك أحد في وجودهم ولا يثار جدل بشأنهم .

وكما اننا نجتمع في عشية الثمانينات ، فلا يجب أن نترك أى شخص يدعي بأن افريقيا لــــم تتعلم درسها . ان الدول التي تعرب عن صداقة أصيلة لافريقيا يجب أن توافق على شروط الصداقة الجديدة مع القارة . ان افريقيا هي ملك للأفارقة . ان القارة غير معروضة للبيع أو للتقسيم بين مناطق النفوذ . اننا لا نرغب في وضع نعتمد فيه على الآخرين ، أو ان تكون لنا أدوار ثانوية . اننا نتطلع الى معونة اقتصادية خارجية ، معونة مدركة تماما لكرامتنا وحقوقنا الثابتة . دعونا ندفع جميع القوى الأجنبية الى الاعتراف بذلك . فمهما قدمت لنا هذه القوى الآن ، فانها لن تسدد الدين الذى تدب به لافريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر .

ان أحد الميادين التي تمكننا في نيجيريا من تقييم الصداقة التي تبديها لنا الدول الأخرى ، هو ميدان الجنوب الافريقي . ان العنصرية الحاكمة تتمثل في الفصل العنصرى كما يراه كل الرجال نوى الضمير انه استغلال الانسان لأخيه الانسان بطريقة لا انسانية ، وهذا وضع لــــم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية منذ تجارة العبيد في القرن الثامن عشر ، والتي تتمثل في الفصل العنصرى ، ونزع الطابع الانساني بشكل وقح من شعب بأكمله ، أنشأ له الفصل العنصرى هيئات تأسيسية . ان الانتهاكات الصارخة والمنتظمة لحقوق الانسان والدمار المتواصل والصارخ للحياة هما سمتان من سمات هذا النظام . ان كل هذا بل وأكثر منه ، يجعل من الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية .



ان نظام حكم أقلية عنصرية في دولة ، لا تصبو الى أن تصبح قوة عالمية ، يتحدى الأمم المتحدة ، ستكون له مضاعفات منذرة بالشؤم على بقاء منظماتنا . كيف يمكن لأحد أن يحكم على فعالية الارادة الدولية اذا لم تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ مقرراتها التي اتخذت بالاجماع وفقا لأحكام ميثاقها . ما هي الاجراءات التي يمكن اللجوء اليها للوصول الى حل سلمي لمشاكل الجنوب الافريقي ، عندما تقوم حكومة جنوب افريقيا ، منتهكة القانون الدولي ، بشن فارات على معسكرات اللاجئين وشن الفزوات على أراضي البلدان المجاورة مواصلة بذلك سياسة العدوان والتخوييف والارهاب .

لقد تابعت نيجيريا عن كثب التقدم الذي تحرره زمبابوي للحصول على الاستقلال الكامل . لقد اعترفت القوة الاستعمارية - وأعني بذلك المملكة المتحدة - رغم أن ذلك كان متأخرا بأنه يجب التفاوض مع الجبهة الوطنية لزمبابوي لنقل السلطة الى شعب زمبابوي ، اذا أردنا تحقيق الأمل في حل عادل ودائم في زمبابوي . وما تحقق حتى الآن تبين للمشاركين في الجبهة الوطنية بقيادة جوشوا نكومو وروبرت موجابي في المحادثات الدستورية الجارية في لندن ، أن هذه المحادثات بناءة وتتميز ببعده النظر وتدفع الى الأمل . ان وفدي يأمل أن تسود الارادة الواقعية والعدالة وأن تعيد محادثات لندن السلطة والسيادة الى شعوب زمبابوي على أسس تحظى بالقبول والاعتراف الدوليين . وان لم يحدث هذا ، فيجب أن يستمر تطبيق العقوبات على النظام غير الشرعي ، وأن يكثف الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال تحت قيادة الجبهة الوطنية .

ان الوضع في ناميبيا ليس أسهل احتمالا . وفي بداية هذا العام ، كان يحدونا الأمل في تطبيق خطط مجلس الأمن ، المتعلقة بحصول ناميبيا على استقلالها . ولكن الأحداث خيبت هذا الامل . فبدلا من اتخاذ خطوات الى الأمام يبدو أن الأمم المتحدة قد عقدت العزم على الجمود . وفي رأي وفدي ان هناك تقهقرا في المواقف يلائم ما يسمى حكومة جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي للاقليم . ولم يقدم الدعم الكافي لمساعدة ( سوايو ) وشعب ناميبيا لاستعادة استقلالها . ووفقا لأحكام القانون الدولي ، والعدالة الاخلاقية والطبيعية ، يجب على الأمم المتحدة الأتضع نفسها في موقف يجعلها تقف مؤيدة لأعمال غير قانونية وغير مشروعة من قبل دولة قد فقدت النوايا الحسنة واحترام المجتمع الدولي .

ان ميثاق الأمم المتحدة لا يكيل بمعيارين . ولا يوجد أى فموض فيما يتعلق بطريقة معاملة أية دولة عضواً . واعترافاً بذلك ناشد مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول والحكومات الذى انعقد في مونروفيا الأمم المتحدة أن تطبق أحكام الفصل السابع بأكملها على جنوب افريقيا فيما يتعلق بناميبيا . ان دولتي تلح على تطبيق هذا المقرر .

ان نظام حكم الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا يتسبب في اثاره جميع مشاكل جنوب افريقيا . ان سلوكة الحالي يثير شبح نشوب حرب ضد العنصرية في قارتنا . ان جنوب افريقيا لازالت تواصل عنادها باصرار بفضل مناصريها وأصدقائها ، وأعني بذلك المعسكر الغربى على وجه الخصوص ، الذى يلجأ بشكل تقليدى الى ادانة سياسات الفصل العنصرى ، في حين أنه يزيد من تجارته واستثماراته ومن الأسلحة ومن نقل جميع أنواع التكنولوجيا ومد يد المعونة في تنمية قدرة هذا النظام النووية . ربما يكون الوقت قد حان لتجرى الأمم المتحدة دراسة شاملة حول مدى تأثير موقف بعض الدول الغربية باعتمادها على المعادن الاستراتيجية التي تنتهجها جنوب افريقيا وعلى السلع التي تبيعها . اننا سوف نشرع في اجراء الدراسات الضرورية في الوقت الملائم . وفضلا عن ذلك ، حيث تزداد المعارضة الداخلية والدولية لسياسات جنوب افريقيا ، فمن الواضح أن جنوب افريقيا ، عن طريق استخدام المرتزقة والقيام بأعمال التخريب ، تنوى تهديد السلام والأمن في قارتنا . وفي خلال العام الماضي فقط تبنت منظمة الوحدة الافريقية قراراتين عاجلين يوجهان الانتباه الى التهديد الذى يتمثل في المرتزقة ويطالبان بدعم اتفاقيتهما الخاصة بالمرتزقة ومعالجة هذه المشكلة بصورة فعالة . ولهذا ، فان نيجيريا تنوى ، بالتعاون مع الدول الافريقية الشقيقة ، ان تقدم اقتراحات رسمية لبرام اتفاقية دولية تمنع استخدام المرتزقة وأنشطتها في افريقيا وفي العالم .

ان الوضع في الشرق الاوسط لا يزال يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . لقد ظلت طويلا هذه المنطقة ، التي لها روابط وثيقة وخالدة مع افريقيا ، بقعة تلتهب فيها الكراهية وميدان صراع للحروب ، حيث تشرذ شعوبها . اننا نؤمن بحزم بحل شامل لمشكلة الشرق الاوسط ، حيث يكفل السلام والعدالة بالنصر . ولهذا لا يسعنا الا ان نذكر كل من يتخذ مبادرة سلام فسي

المنطقة بأن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني مازالتا هما قلب المشكلة المستمرة في الشرق الاوسط ، وأنه ما لم تعالج هذه القضية الرئيسية بشكل كامل ومباشر ، فلا يمكن أن نتوقع حل هذه المشكلة بشكل عادل ودائم .

وكما كان لدى نيجيريا سببا لتقول من قبل ، فان العلاقة بين المشكلة في الشرق الاوسط ومسألة فلسطين علاقة لا تتجزأ ، سواء بالنسبة لبحثهما أو في حلها . وبالتالي ، فان المعاهدات الجزئية والاتفاقات الجزئية لن تكون كافية . ان الفلسطينيين - مثلنا جميعا - قد تلقوا من الله حقا ثابتا في وطن قومي لهم . ويجب أن يحققوا الاستقلال بكامل السيادة . يجب الا يصبحوا رهائن لاعتبارات تتعلق بالأمن أو الحدود لاية دولة في المنطقة .

ولهذا فاننا نطالب اسرائيل مرة أخرى بأن تنسحب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . اننا نطالب اسرائيل بأن تكف عن اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة وأن توقف اتخاذ التدابير الادارية اغيرها التي من شأنها أن تفسير الطابع السكاني والثقافي للاراضي المحتلة منتهكة بذلك الاتفاقية الرابعة لجنيف لعام ١٩٤٩ . اننا نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . ونحن نؤكد من جديد على أن القدس العربية - جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة .

ان تجربة لبنان المرعبة تلزمنا بأن نؤكد على الحاجة الى سلام ميكر ودائم في الشرق الاوسط . ولا يمكننا أن نتصور أن الامم المتحدة يمكن أن تبدو عاجزة ازاء المحاولات العديدة التي تقوم بها اسرائيل لتقويض عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم في دولة عضو محاصرة . يجب على الامم المتحدة أن تعمل على ايجاد حلول أكثر عملية وحازمة من شأنها أن تضمن سلامة الامة اللبنانية وتضمن حق شعبها في العيش في ظل السلام والحرية التقليديين .

ان مهمة القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان لتأمين عودة السلطة الى حكومة لبنان على الجنوب اللبناني ، يجب أن تتحقق . وكبلد مساهم في تلك القوات ، فان نيجيريا تدعم بصورة كاملة وجهة النظر القائلة بضرورة انشاء منطقة أمن ملائمة حول مركز قيادة القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان ؛ وكذلك ايجاد حد لانتهاك قوات حداد المرتدة ، للقوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان ؛ ويجب أيضا تعاون جميع الأطراف المعنية في المستقبل . وبالإضافة الى ذلك ، تتوقع نيجيريا بذل مجهود حازم للتغلب على جميع العوائق التي تقام أمام القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان . وعلى سبيل المثال ، يجب على جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها . ونأمل في أن الوفود سوف لا تعترض على الاسهام في الابقاء على القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان وأن تتعاون معها في عملها المعقد والحساس .

ونقطة أخرى يجب أن نتناولها في هذا الصدد ، وهي خاصة بالانتهاك المتواصل عن طريق اعتقالات ومحاكمات أعضاء القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان من قبل السلطات الاسرائيلية . وهذا يثير سؤالا ، عما اذا كان الوقت قد حان للأمم المتحدة لاعلان معايير وقواعد محددة في اتفاقية تحدد وضع وحصانات قوات الامم المتحدة المكلفة بالحفاظ على السلم وكذلك الموظفين المدنيين الدوليين فيما يتعلق بعدم خضوعهم لابتزازات وانتهاكات من قبل حكومة وطنية . وانني أعرف أن هناك اتفاقات خاصة بالحفاظ على السلم تتعلق بهذا الموضوع ، ولكنها تختلف بعضها عن البعض . وربما في الامكان توجيه لجنة عملية الحفاظ على السلم لبحث الحاجة الى انشاء جهاز يضع حقوقا وحصانات قياسية وموحدة للموظفين المكلفين بالحفاظ على السلم .

ومنذ عدة سنوات انشئت قوات الامم المتحدة المكلفة بالحفاظ على السلم في قبرص ، وقصدت اليها مهمة مزدوجة لاقامة السلم والحفاظ عليه ، ولقد كما نأمل أنها ستلعب دورا حاسما لاعادة الهدوء في قبرص ، وبهذا تساعد على تدعيم مبادئ السيادة ، وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لهذا البلد الذي تربطه بنيجيريا علاقات صداقة وثيقة . ولقد زادت الأزمة حدة بالأحداث المؤسفة التي وقعت في عام ١٩٧٤ ، وقد أثار ذلك قلق نيجيريا ، كما أثار قلقها الفشل الذي عايناه عند ما حاولنا الوصول الى اتفاق من عشر نقاط بعد التدخل الشخصي للأمين العام في أيار/مايو الماضي . ان نيجيريا تعتقد أن القرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز تمثل أساسا لسلم عادل .

وفي نهاية الدورة الثامنة التي انتهت أخيرا ، علمنا بارتياح بأن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار قد دخل الآن في مراحله الأخيرة ، وأنه سيبنتهي من أعماله في العام المقبل ، وقد كانت المفاوضات طويلة وعسيرة ، ولهذا فاننا يجب أن نؤكد على عزمنا بأن الاتفاقية التي ستعتمد سوف تورث الاجيال القادمة نظاما سلميا لاستغلال البحر ، وأنه يجب أن يكون استغلال البحار وموارده عادلا ومعقولا .

ان احدى الأزمات الخطيرة التي تواجه البشرية اليوم هي الحالة الفوضوية للموقف الاقتصادي العالمي . وان تقاسي البلدان الفقيرة من صماب التخلف ، والكوارث الطبيعية ، والتضخم ، والبطالة ، وتذبذب معدلات الصرف ، وما الى ذلك ، فان هناك دلالة مشؤومة بأن تلك البلدان تقدم العون للأمم الغنية الصناعية وذلك عن طريق النقائص الهيكلية والمؤسسية في النظام الاقتصادي العالمي . ونأمل في أن مناقشة هادئة للموضوعات الاقتصادية في اطار حوار بين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة ، سوف تتغلب على هذه الصعوبات .

ونلاحظ بالأسف الشديد أن المفاوضات الاقتصادية التي عقدت حتى الآن في السنة الحالية كانت مخيبة للآمال . وأثناء الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في أروشا ، اتفقت البلدان النامية على برنامج اعتماد ذاتي جماعي ، ونحن نضع آمالا كبيرة في هذا البرنامج ، ولقد كان بمثابة أساس للمفاوضات الواقعية بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية في المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في مانيل . وللأسف ، بدلا من تناول القضايا الرئيسية التي يعاني منها اقتصاد المجتمع الدولي ، فان المؤتمر قد ركز على مواضيع ذات أهمية ثانوية وأوضاع وقتا ثميننا في محاولة بث الفرقة والانقسام في صفوف البلدان النامية . كذلك ، فان جولة طوكيو المتعلقة بمفاوضات التجارة متعددة الأطراف في جنيف قد انتهت بحماية مصالح البلدان المتقدمة الصناعية . ونأمل في أن الاتفاق الأخير بشأن جعل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكالة متخصصة ، ونتيجة مؤتمر العلوم والتكنولوجيا ، والقرار الخاص بمعد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ لتقييم التقدم الذي تحرزته المحافل المختلفة لمنظمات الامم المتحدة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، نأمل في أن كل هذا سوف يعالج بعض جوانب القصور\* .

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ان الهدف الذى وضعته البلدان النامية يتمثل في اقامة علاقات اقتصادية دولية تتزايد خلال التجارة والمساعدة ، وخلال تزايد تدفق الموارد الحقيقية ، وتضييق الهوة المتسعة بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية . ولهذا ، فان هذه البلدان ترفب في اتخاذ التدابير التي تمكسها من التغلب على الفقر المدقع ، والبطالة الكبيرة ، والعجز الزائد في المواد الغذائية . وردا على ذلك ، فقد أثبتت البلدان المتقدمة ترددها وافتقارها الى الإرادة السياسية ، نحو الوصول الى الهدف المطلوب وهو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وليس هناك تناقض في أن الكفاح للقضاء على عدم المساواة في النظام الاقتصادى الدولى الحالى وانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، هو جزء متكامل للكفاح الذى يهدف الى القضاء على الاستعمار ، والاستغلال الاجنبى ، وجميع أشكال الاستعباد ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . وعلى هذا الاساس ، فان نيجيريا تؤيد بالكامل الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذى عقد في هافانا ، لتعزيز التعاون المتبادل بين البلدان النامية والبدء في مفاوضات دولية في اطار الأمم المتحدة بشأن جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولى .

ان اقتصاديات عديد من الدول الغنية والصناعية قد اقيمت على اساس البترول الرخيص ، وهذا على حساب الدول المنتجة للبترول . بيد أنه منذ نجاحنا في اقامة اجهزة مرغية لتحديد الاسعار وفقا لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، فان دول الأوبك تتخذ ككبش فداء ويوجه اليها اللوم على اساس أنها تعمل على اقامة الصعوبات الاقتصادية في العالم ابتداء بالتضخم وحتى الزيادة المفتعلة لسعر الذهب ، وهذا شيء غريب يثير دهشتنا بعض الشيء . ومن الغريب ان الذين يتحدثون سطحيًا عن الموضوع مازالوا يواصلون البحث الجدى لمعرفة نصيب البترول في التضخم الدولي . وانه لمن الغريب ايضا انهم لم يتساءلوا لماذا عطلت الدول ذات الاقتصاد القوي مثل اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية على تكوين احتياطات من العملات الصعبة أكثر من احتياطات دول الأوبك معا .

ان نيجيريا تؤيد موقف الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نموا والتي يوجد السواد الأعظم منها في افريقيا . واننا نعترف بأن الزيادة الاخيرة لسعر البترول قد زادت من حدة هذه المشاكل ، بيد أن البترول لا يمثل الا جزءا من المشكلة فقط . ويجب أن نبحث بكل بناية وبطريقة جماعية عن الحلول الشاملة لمشاكل المواد الخام والتنمية والطاقة . وكل هذا ينبغي أن يتم في مناخ من التفهم والهدوء . ان التحدى الذى نواجهه جماعيا هو معرفة كيف سنتمكن خلال عقد التنمية القادم من اتخاذ اجراءات رشيدة تمكننا من استخدام الموارد الطبيعية في العالم آخذين في الاعتبار احتياجات الدول النامية المطحة .

اننا لا نستطيع أن نتحدث عن التناقض والتفاوت اللذين يشهومان النظام الاقتصادى الدولى واللذين يتعارضان ومصالح الدول النامية دون أن نشير الى الزيادة في ميزانيات التسليح وبخاصة التسليح النووى . ان كل تجربة نووية تطيح بأمال وتطلعات أكثر من مليون طفل الى التربية والعناية الصحية ، مع العلم بأنه في العام الماضى فقط أجريت أكثر من ٢٥٠ تجربة نووية . ان الانفاق السنوى غير المنتج لـ ٤٠٠ بليون دولار امريكى على التسليح ، يفوق خمسة أضعاف الاجمالي الصافي لتدفق موارد البلدان النامية ككل من جميع المصادر والذى بلغ ٦٣٩٣ بليون دولار امريكى في ١٩٧٧ . وفي الحقيقة ، فان هذا يمثل اكثر من نصف اجمالي الانتاج الداخلى لكل البلدان النامية مجتمعة . وانا نظرننا من زاوية اخرى ، فاننا نجد ان الدين الخارجى على الدول الاقل نموا قد بلغ ١٠ بليون

دولار امريكي ، ترتب عليها رهن نسبة ١٥ في المائة من عائدات صادرات هذه الدول لسداد هذا الدين . كم كانت هذه الدول تشعر بالارتياح ، وما مدى الانطلاق الاقتصادي الذي كان يمكن لها أن تحققه لو خصص  $\frac{1}{4}$  من واحد في المائة من ميزانية التسليح السنوية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، لمساعدة الدول النامية على سداد ديونها الخارجية .

ومن جهة اخرى يجب معرفة كيف ذهبت ادراج الرياح ، الموارد التي تؤدي الى الاستقرار والتنمية في منطقة من مناطق العالم ولتكن افريقيا على سبيل المثال ، وانفقت على انتاج الاسلحة النووية التي لن يجزؤ احد على استخدامها . ان ٤٦ دولة افريقية مستقلة قد أعلنت عقدا للمواصلات والنقل بموافقة الأمم المتحدة ، وهي تأمل بذلك أن تتمكن من دعم اقتصادياتها واقامة اساس سليمة للاسراع في تحقيق التقدم . وتقدر تكلفة هذا البرنامج بثمانية بلايين من الدولارات الامريكية لمدة عشر سنوات . ان الدول التي لا تتردد في تخصيص ٤٠٠ بليون دولار امريكي لاهداف الدمار ، تحجم عن مساعدة ودعم مثل هذا المشروع البناء ، ألا وهو عقد المواصلات والنقل .

ومع الأخذ في الاعتبار هذه الوقائع ، فان نيجيريا يحدوها الأمل الحار في تقديم اقتراح بابرام معاهدة شاملة تمنع اجراء التجارب النووية بين الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، ففي هذه الدورة للجمعية العامة وفاء بالوعد . وما يدعو للأسف والقلق انه قد طلب منا ان نقبل كلمتهم عن ثقة . ونظرا لاننا نعتقد أيضا في وجود الرابطة الحيوية بين نزع السلاح وبين التنمية ، فاننا دعمنا عبر السنين كل الخطوات التي تتخذ للقضاء على الاسلحة النووية خلال العقد الأول لنزع السلاح ، نظرا لفشلنا في انشاء مناطق منزوعة السلاح النووي وبخاصة في افريقيا . ومن هنا أيضا فقد قدمنا اقتراحنا منذ عامين الذي ينص على أنه ربما من خلال المنح وبفعل التوسع في نشر المعلومات ، فان الانسانية ستصبح أكثر اذراكا لا خطر السلاح النووي ولاآثاره التي تضعف الاقتصاد العالمي . ومن هنا ، فاننا نعبر عن غيظتنا لابرام اتفاق سولت ( ٢ ) الذي يكتسي معناه الحقيقي ، لانه يضع حدا اقصى لحجم الموارد التي تضيع هباء في سباق التسليح النووي بلا تعقل .

ان الاخطار التي نواجهها عشية الثمانينيات ، حقيقية لدرجة تدفعنا الى اليأس . ان البشرية التي صدمت من جراء الاعباء الاقتصادية من جهة والتي تشعر بالخوف من الابدان النووية من جهة اخرى ، تجعل العمل الجماعي والبناء من خلال الأمم المتحدة ، الأمل الوحيد والفرصة المتاحة لنا



للتصديقات المستقلة . وبهذه الطريقة فقط يمكن لعنارتنا أن تترك تركة قيمة لاطفالنا ، حيث اننا نحتاج انناخذ في الاعتبار مستقبلهم ومشاكلهم في اطار العام الدولي للطفل .

السيد ماينا ( كينيا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدي الرئيس ، ان وفد بلادى يشعر بغبطة بالغلة ان يراكم ترأسون هذه الجمعية الموقرة . ان بلدكم تنزانيا وبلدى جاران ، ولكن شعبينا ليس مجرد جارين ، انهما شعب واحد ، تاريخهما مشترك ، لغتهما مشتركة ، وثقافتهم مشتركة ، ودون شك فان تطلعاتهما مشتركة أيضا . ولهذا فاننا نشاطر حقا وبشكل كامل الزهد و ان نرى أحد اشقائنا يحظى بهذا الشرف من المجتمع الدولي ، اعترافا بالصفات الشخصية الممتازة ، صفات القيادة والاخلاص التي أظهرتموها دائما في الأمم المتحدة .

وأود أن اشيد أيضا بالرئيس السابق السفير انداليسيو لبيفانو من كولومبيا للخدمة المتميزة التي قدمها الى هذه المنظمة خلال رئاسته للجمعية العامة . ولقد تشرفت بأن كنت واحدا من نوابه وأعرف مهاراته واخلاصه في عمله .

لقد شهدت السنة الماغية أيضا مزيدا من المبادرات والمبادرات المتنوعة من جانب الأمين العام في معالجة المشاكل الكثيرة التي تحظى باهتمام هذه المنظمة ، وان سفره الطويل والمتعدد الى مناطق المشاكل حتى يرى بنفسه ويقدم العون ، كل ذلك يستحق الاشادة والتشجيع . ان هذه المنظمة اخذت تنمو في الحجم وفي التعقيد ، والمطالب المطحة بالنسبة الى عمل موظفيها تتزايد يوما . ونحن نأمل ونؤمن بأن مشاكلها التنظيمية الداخلية وضغوط الموظفين سوف تتزايد ، وأملنا وطيد في أن هذه المشاكل سوف تحظى باهتمام مستمر تجنبنا لتكرار التصدع في الخدمة الذي حدث في السنة الماغية .

ويسعدنا أن نرحب بسانت لوسيا أيضا كعضو جديد ، شاركنا وبزهد في تبني طلبها ، ونحن نأمل في أن الجيوب الباقية من جيوب الاستعمار والمشاكل الاخرى التي تقف امام تحقيق العالمية لعضوية الأمم المتحدة سوف يتم القضاء عليها في الشهور المقبلة .

ربما يتعين عليّ أن أشرح السبب الذي من أجله لا يدلني وزيرى ببيانه هذا ، هذا العام . ان نظام حكمنا الديمقراطي يتطلب أن أولئك الذين يمثلون الشعب في الهيئة التشريعية وفي الحكومة يجب ان يتخلوا عن وظائفهم كل خمس سنوات وأن يدخلوا في عملية انتخابية تنافسية . ان رئيس الجمهورية فخامة السيد دانيال اراب موارا قد حل البرلمان بما في ذلك الرئيس شخصيا والوزراء ، ودعا الى اجراء انتخابات عامة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، وهذا هو السبب في أن وزيرى مشغول تماما في دائرته الانتخابية بحيث تعذر عليه أن يصل الى نيويورك هذا الاسبوع .

وأود الآن أن أضم صوتي الى الآخرين الذين استرعوا نظر المجتمع الدولي الى مناطق التوتر التي لاتزال تهدد السلم والأمن الدوليين . ان الموقف في الجنوب الافريقي قد تدهور خلال السنة الماغية . وفي روديسيا الجنوبية فان نظاما عميلا قد تمت اقامته في وقت سابق من هذا العام رغم أصوات تحذير كثيرة من أن هذا لن يقدم الحل للمشاكل الاساسية لهذه المستعمرة البريطانية . ان النظام العميل لم يتصرف بشكل أفضل من سادته في نظام الحكم العنصرى الذي يمثل الاقلية . ان القوات العسكرية لجنوب روديسيا ، وهي لا تخضع على أية حال لسيطرة الحكومة العميلة ، واصطلت غاراتها العدوانية ضد الدول المجاورة ، وتزايد العنف خارج وداخل روديسيا الجنوبية ، وان

خسارة الأرواح ومعاناة الرجل العادي بلغ كل منهما مستويات ما كان يمكن لأحد ان يتنبأ بها منذ عام . ان النقطة المضيفة الوحيدة في القصة البائسة لهذه المستعمرة ، هي اتفاق النظام العنصرى وحكومته العميلة للتفاوض من أجل الوصول الى تسوية مع المقاتلين في سبيل الحرية ، في ظل الدولة المشرفة على ادارة المستعمرة . ومن الواضح أن الجميع يملق الآمال على المفاوضات الحالية فـي لندن ، ووفدى لا يسعه الا ان يشجع الجميع ممن يشاركون في هذه المفاوضات للمضي الى حل دائم لمشكلة تصفية استعمار روديسيا الجنوبية الآن ، ويبدو أن هذه هي الفرصة الاخيرة للتسوية السلمية ، وان نتائج الفشل الآن رهيبية بحيث لا يمكن التفكير فيها .

ان مشكلة ناميبيا لاتزال قائمة والنظام العنصرى في جنوب افريقيا قد نفذ اخيرا نسخته من " التسوية الداخلية " ان هذا النظام قد حقق اهدافه من خلال نقل السلطة السياسية والادارية الى جمعية تأسيسية عميلة سبق لهذا النظام أن أنشأها في عاصمة ناميبيا . وبهذا الاجراء فان جنوب افريقيا أوضحت بجلاء عجزتها في رفضها صيغة وسطا كان يمكن ان تحقق الاستقلال لنايبيا من خلال أساليب سلمية .

ان ادخال " التسوية الداخلية " قد تم تنفيذه في وقت كانت تقوم فيه جنوب افريقيا بمفاوضات مطولة مع الدول الغربية الخمس . ومن الواضح الآن للعالم كله أن جنوب افريقيا استخدمت المفاوضات لكسب الوقت ، بينما كانت تعد خططها الخاصة . لقد حذرت كينيا دائما من أن النظام العنصرى لا يمكن ولا يجب الثقة فيه . ان المفاوضات تستخدم بجلاء لكسب الوقت لجنوب افريقيا حتى يمكنها أن تنفذ خططها لوضع نظام عميل في ناميبيا وتعزيز هذا النظام . ومن الممكن الآن أن نقول ان جهود الأمم المتحدة لحل مشكلة ناميبيا سلميا قد تم احباطها من جانب جنوب افريقيا ، وفي رأينا ان ان الامم المتحدة يجب أن تتخذ اجراءات حاسمة لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لنايبيا ، ولا بد أن نطالب مجلس الأمن بأن يفرغ جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا .

وبينما نتحدث عن موضوع تصفية الاستعمار ، لا بد لنا من ان نعرب عن الأمل في أن المغرب سوف تجد ويسرعة طريقة للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية من أجل انهاء مشكلة الصحراء الغربية من خلال ممارسة حق تقرير المصير من جانب شعب الصحراء ، ان أننا لا نرى أى بديل آخر أمام المغرب . ومن واجبنا ان ان نشجع المغرب على اتخاذ القرارات الجريئة المطلوبة الآن بدلا من اتخاذها آجلا .

ان مشكلة سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سوف تستمر في جعل هذه المنظمة مطالبة باتخاذ اجراءات قوية ، وكذلك كل شعوب العالم . انها جريمة ضد الانسانية لا بد من القضاء عليها من المجتمع الانساني قبل أن تنشر خلاياها المدمرة كما يفعل السرطان في جسم الانسان . ان هذه المنظمة لا بد لها أن تواصل قيادة الطريق في النضال ضد الفصل العنصرى وأن تتخذ تدابير ترمي الى احداث تغيير في جنوب افريقيا . ولا بد لنا أن نتذكر دائما أن أكثر من ٢٠ مليوناً — اشقائنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا لا يزالون يعانون في ظل هذا النظام غير الانساني وان علينا مسؤولية وعلينا واجبا لمساعدتهم من أجل الحصول على حريتهم .

والآن أود أن أشير الى الموقف في الشرق الأوسط . بينما نلاحظ الجهود الجارية من أجل حل المشاكل في هذه المنطقة المضطربة ، نود ان نؤكد من جديد التزامنا الكامل للتنفيذ التام للقرارين ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بينما نعترف بأن الشعب الفلسطيني ينبغي أن يكون طرفاً في أية تسوية سلمية دائمة . ان الاخفاق في ذلك من شأنه ان يؤدي الى موقف يهدد السلم والأمن الدوليين . لقد أعربنا دوماً عن رأينا في أن هناك ثلاثة شروط ينبغي أن تتوفر اذا كنا نود ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . هذه الشروط هي : أولاً ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . ثانياً ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة لكي تعيش في سلام داخل حدود معترف بها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ثالثاً ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطن مستقل ذي سيادة .

اننا نعتقد ان الجهود التي تفعل هذه المتطلبات الاساسية ، مهما كان الدافع اليها ، فان مآلها الى الفشل . ولهذا السبب فاننا نحث جميع الاطراف المعنية على أن تتوخى الواقعية وان تقطع الشوط جميعه بدلا من أن تتخذ أنصاف تدابير يمكن أن تعقد الموقف .

ان مشكلة قبرص لا تزال تسبب قلقا حيث انه لم يحرز الا تقدم بسيط في حلها في العام الماضي . ولا نزال نعتقد أن شعب قبرص قد يرعى حل خلافاته اذا ما ترك وشأنه . ولكن طالما ان قطاعا من السكان يعتمد على التأييد الخارجي العدواني ، فان فرص التوصل الى مناخ تعاوني يؤدي الى مفاوضات مثمرة ، سوف تظل قليلة . اننا نعتقد أن استعداد حكومة قبرص لمناقشة اقامة حكومة فيدرالية في قبرص هي خطوة الى الامام ولا بد ان تؤدي الى حل المشكلة . ومن ثم ، فاننا نشجع ونؤيد أية مبادرات في مثل هذا الاتجاه ، ويحدونا الأمل في أن الامين العام سوف يقدم تقريرا عن احراز مزيد من التقدم في الشهور القادمة .

ان الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح كانت بمثابة عامل هام في ذلك الجهد الطويل الهبطي نحو نزع السلاح . لقد اعطتنا الفرصة لندرس بطريقة نقدية جميع نواحي نزع السلاح وأن نستمد منها برنامجا شاملا لنزع السلاح اذا ما نفذ يؤدي الى عالم أكثر أمنا خال من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

ومنذ بروز الامم المتحدة التي كان مولدها قد واكب الانفجار والاستخدام الاول للأسلحة النووية ، فان الجهاز العالمي قد حث الدول الاعضاء على أن تقوم بملاحظة الخطر الناجم عن سباق التسلح فيرمكبوح ، ولكنها لم تستمع الى ذلك . ونتيجة لهذا ، فاننا نواجه صورة قاتمة لتضاعف وانتشار صنع هذه الاسلحة الرهيبة . ان العقد الاول لنزع السلاح الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ ، قد أشرف على نهايته ، ولكن المجتمع الدولي لم يفعل الا القليل من أجل وقف سباق التسلح . ان العقد يجد العالم يواجه مشاكل اقتصادية في نواحي كثيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسباق التسلح . ان سباق التسلح ضياع للموارد الاقتصادية النادرة التي لا يمكن لأى بلد أن يتجاهلها . وفي حالات كثيرة ، فان السباق قد وصل الى مستويات عالية . ويقال ان العام الاخير وحده قد تمت فيه ٤٨ تجربة للأسلحة النووية ، أي بمعدل تجربة كل اسبوع . ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة لحظر شامل للتجارب النووية في جميع البيئات . ان لجنة نزع السلاح في جنيف ينبغي أن تعطي لدورها السنوية عام ١٩٨٠ أولوية لمبحث المفاوضات الهامة بشأن معاهدة لحظر شامل للتجارب . اننا نعتقد أنه اذا ما تحقق ذلك ، فسوف تكون بمثابة خطوة هامة نحو حظر نهائي لجميع التجارب النووية وللدمار التام لجميع المخزون من الاسلحة النووية . ان تراكم الخبرات في تاريخ

البشر ، توضح بكل جلاء ، أنه اذا لم نوقف هذا الاندفاع المجنون نحو صنع المزيد من أسلحة الدمار  
الرهيبه فاننا ننجرف نحو دمار الذات و ابادة الحضارة الانسانية . ليس هناك أى منطق في أن ننفق  
٤٠٠ بليون دولار سنويا على صنع الاسلحة ، بينما نكرس موارد غير ملائمة للتنمية الاقتصادية والرخاء  
الاجتماعي للشعوب في كل مكان .

ان تقدم المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيماوية في لجنة نزع السلاح في جنيف ، كانت  
بطيئة للغاية . ان كينيا قد شعرت بخيبة الامل لان بعض أعضاء لجنة نزع السلاح لم يكونوا على  
استعداد للمشروع في مفاوضات محددة بشأن هذا الموضوع . ونأمل في أن هذه الدول سوف تتخذ  
منهجها ايجابيا عندما تستأنف اللجنة مفاوضاتها في مطلع العام القادم .

ان الحاجة الى بناء ودعم الثقة بين الدول أمر ملح وحتمي ، وان كينيا على أهبة الاستعداد  
لان تلعب دورها . وكخطوة أولى على طريق دعم التفهم الدولي ، فان الوقت قد حان لتقدم هذه  
الجمعية المقورة باعتماد اتفاقية تضمن أمن الدول فير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام  
الاسلحة النووية .

وبينما نتناول موضوع نزع السلاح ، فان وفد بلادي يواصل تأييده لاقامة منطقة سلام في  
المحيط الهندي . انه لم يتحقق أى تقدم في الاعداد لمؤتمر لتحقيق هذا الهدف المعلن ، حيث  
أن الدولتين العظميين المعنيتين لم تلعبا دورهما بعد . اننا نؤمن بأنه سوف يكون هناك تفسير  
في مشاعرهما في الشهر القادم للسماح للمفاوضات بأن تجرى من أجل اقامة منطقة سلام في هذه  
المنطقة . ان النجاح في هذا الجهد في حد ذاته ، سوف يكون اسهاما في جهد أكبر نحو نزع  
السلاح .

وأود الآن أن انتقل الى موضوع المفاوضات الجارية في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون  
البحار . اننا نرى أنه قد حان الوقت ليقوم مؤتمر قانون البحار باختتام أعماله . لقد استغرق المؤتمر  
أكثر من عشرة أعوام في اجراء مفاوضات ، ولكن ما من اتفاقية أو معاهدة قد انبثقت بعد عن هذه  
المداولات . اننا ندرك أن الطبيعة المعقدة للقضايا التي يعالجها ليست بسيطة ، ولكن هذا  
لا يعني أن المفاوضات سوف تسير الى مالا نهاية . ومن ثم ، فاننا نناشد جميع الاطراف المعنية  
بأن تبذل جهدا كبيرا في الدورة القادمة للمؤتمر للتوصل الى اتفاقية ، وأن تقدم لنا اداة من أجل  
تيسير الاستغلال المنظم للموارد الضخمة للبحار .

لقد علمنا في العام الماضي أن المؤتمر على وشك أن يختتم أعماله ، وأنه سوف يعقد دورة في هذا العام . وقد خاب أملنا ، على أية حال ، لعلمنا أن هذا لم يتحقق . ولكننا نعلم من النتائج التي تحققت حتى الآن أنه قد أحسن استغلال الوقت . ونود أن نؤكد من جديد اعتقادنا الخالص بأن الدورتين القادمتين للمؤتمر سوف تكونان بمثابة نهاية للمفاوضات ، وأنه سوف يتم مشروع اتفاقية يقوم هذا الجهاز الموقر باعتمادها . ولقد لاحظنا بالتقدير التقدم الجارى في مجموعات التفاوض المختلفة . ويبدو أن معظم مجالات الاختلاف قد امكن التفاوض بنجاح بشأنها ، ومن ثم فقد مهدت الطريق الى اتفاق نهائي بشأن القضايا المطروحة . ان وفد كينيا في المؤتمر ، سوف يسعى في الدورة القادمة الى اقناع الوفود الاخرى باختتام أعمال المؤتمر دون أى ابطاء ، لاننا نعتقد أنه من الممكن اختتام الاعمال في العام القادم .

ان المسرح الاقتصادى العالمى مازال غير مستقر ويهدد ببقاء كثير من الدول الصغرى اقتصاديا . ان تقدم المفاوضات في محافل الامم المتحدة المختلفة وغيرها من المحافل الدولية نحو تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، كانت مخيبة للآمال . ان معظم الدول المتقدمة يبدو أنها تنظر الى الحوار بين الشمال والجنوب دون أى حماس . ان مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية الذى انعقد في مانابلا بالفلبين في ايار/مايو ١٩٧٩ ، قد انتهى الى اخفاق تام مما خيب آمال البلدان النامية . وحتى الآن لم يمكن التوصل الى اتفاقيات جوهرية من أجل انشاء برنامج متكامل للمسلح رفق التعهدات التي طرحت في مؤتمر الامم المتحدة الرابع الذى عقد في نيروبي عام ١٩٧٦ . ان اللجنة التحضيرية لوضع استراتيجية التنمية الدولية الجديدة لم تحقق حتى الآن نتائج ايجابية في أعمالها . ان قائمة هذه الاخفاقات طويلة ويمكن ان اعدد الكثير منها .

اننا نعتبر أن المجتمع الدولي ينبغي أن يحل وأن يعالج هذه المشاكل بتصميم في الشهر القادم إذا كنا نود احراز تقدم واتفاق .

ان وفد بلادى يؤيد التحرك نحو تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ، ان هذا التحويل من شأنه أن يمكن تلك المنظمة من الاضطلاع بمهمتها بفاعلية أكبر . اننا نأمل في أن المؤتمر العام الثالث للمنظمة الذى سيعقد في نيودلهي في يناير القادم ، سوف يضع تدابير ملموسة من أجل التنفيذ السريع والفعال لاعلان ليما وخطة العمل ، وذلك في اطار جدول زمني محدد .

وأود الآن أن أنتقل الى موضوع العلم والتكنولوجيا . اننا نؤمن بأن العلم والتكنولوجيا ينبغي أن يوجهها نحو النهوض بنوعية الحياة وذلك باثراء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للانسان ، عن طريق دعم التنمية والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية . وان نأخذ هذا في الاعتبار ، فان حكومتي تؤيد تماما مؤتمر العلم والتكنولوجيا الذى عقد في فيينا في أغسطس/آب من هذا العام . ورغم أن المؤتمر لم يف بجميع توقعاتنا ، الا أنه كان له اسهامه الهام فسي الجهد المستمر في معالجة موضوع العلم والتكنولوجيا وتكريسها لخدمة التنمية . ان القرار الذى اتخذه المؤتمر بانشاء لجنة حكومية بشأن العلم والتكنولوجيا للتنمية ، كان بمثابة خطوة كبرى فسي حد ذاته . وانا اتبع ذلك بتلك الدراسة المتوقعة من جانب مجموعة الخبراء الحكوميين بشأن جميع الترتيبات ذات الصلة من أجل أعمال اللجنة ، فانه لا يخالجننا أى شك في اننا نكون بذلك قد وضعنا الاطار الملائم للتعاون الدولي في هذا المجال . الا أن وفدى يأسف لأن مؤتمر فيينا لم يستطع التوصل الى اتفاق بشأن قضايا هامة أخرى تعلق عليها البلدان النامية أهمية كبيرة ، ويحدوني امل خالص في أن اللجنة الحكومية بشأن تكريس العلم والتكنولوجيا للتنمية التي ستدعي هذه الجمعية لاقامتها رسميا ، سوف يعهد اليها بواجب مواصلة المناقشات والمفاوضات بشأن القضايا المتبقية .

ان نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية له أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية والصناعية لهذه البلدان . ان ثمة حاجة ماسة لدعم القدرات التكنولوجية في كل بلد من البلدان النامية ، بغية التعجيل بعملية التحول التكنولوجي والتنمية ، بينما نزيد التدفق الدولي لجميع



اشكال التكنولوجيا بشروط مواتية . ان الدول المتقدمة ينبغي أن تيسر الحصول وتطوير وتنمية وتطبيق التكنولوجيا للتنمية ، بالنسبة للبلدان النامية حتى يمكن التعجيل بتنميتها الاقتصادية . ان هذه التدابير لا يمكن تحقيقها دون التعاون التام من جانب البلدان المتقدمة على جميع المستويات . ان حكومتي قد اقامت مركزا وطنيا يعتبر بمثابة نقطة مركزية لرصد وتنسيق الأنشطة الدولية والقومية في مجال التكنولوجيا بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشكلة الخطيرة الخاصة بالنقل العكسي للتكنولوجيا .

اننا نلاحظ بالتقدير ، الجهود التي بذلت حتى الآن من أجل حل القضايا المتبقية في المفاوضات الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للمدونة الدولية للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا . ان وفد بلادي يعرب عن قلقه العميق لعدم وجود الارادة السياسية ، مما يفسر التقدم البطيء للغاية الذي تجرى به المفاوضات حتى الآن .

ان مؤتمر التعاون التقني بين البلدان النامية الذي عقد في بيونس ايريس في العام الماضي ، قد أظهر بكل جلاء أن البلدان النامية لها القدرة وتبدي الاستعداد للتعاون في كثير من المجالات ذات المصالح المتبادلة ، وانها سوف تستغل مواردها الى أقصى حد من أجل النفع المتبادل لشعوبها ، ونأمل أن مظلومة الأمم المتحدة ككل سوف تؤيد البلدان النامية في محاولاتها في هذا المجال . ان وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد اقتناعنا بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، هو عنصر حيوي في ذلك الجهد الشامل نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وهناك احتمالات كبيرة للتعاون بين البلدان النامية في التجارة والتكنولوجيا ، ويحدونا الأمل في أنه سوف تكون هناك أدلة أكثر على ذلك مستقبلا .

ان حكومتي تنظر بقلق بالغ الى ازمة الطاقة الراهنة التي تهدد العالم بأسره . لقد كان ينبغي أن نلاحظ بعد أزمة عام ١٩٧٣/١٩٧٤ أن امدادات البترول العالمية سوف تنضب عما قريب ، وأنه كان من الضروري حينئذ أن نستخدم بدرجة أكبر مصادر بديلة للطاقة . ان الدول المستوردة للبترول كان ينبغي عليها أن تتخذ خطوات لتطوير مواردها للطاقة بطريقة أكثر سرعة والاحتياط . وقد ظللنا طيلة أعوام نشعر بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يعقد مؤتمرا بشأن موارد الطاقة

الجديدة والمتجددة حتى يمكن أن يتناول هذه المشكلة العالمية . ان الجمعية العامة قد قررت عن حكمة في دورتها الثالثة والثلاثين في العام الماضي أن تعقد مؤتمرا بشأن موارد الطاقة الجديدة والمتجددة في عام ١٩٨١ ، ونحن نأمل في أن يحظى طلب حكومتي بأن تستضيف هذا المؤتمر في نيروبي باستجابة مواتية من جانب هذه الجمعية العامة .

وختاما ، أود أن أعلن أنه رغم المشاكل العديدة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ، فان المستقبل يبدو مشرقا . وليس من الممكن أن ننظر الى الوراة عندما يكون من الممكن لكثير من الدول أن تتجمع - كما نعمل اليوم في هذا المحفل - وان تناقش وتخطط الأعمال لكي تحل المشاكل التي تواجه الانسان . وكلمة شعرنا باليأس ، فانه ينبغي علينا أن نتوقف وأن ندرك أنه لم يكن هناك وقت مثل هذا الوقت في تاريخ الانسان . وينبغي أن نتوخى الواقعية ، ولا يسعنا الا أن يحدونا التفاؤل بالنسبة للمستقبل .

السيد فانتشي (مالطه) (الكلمة بالانكليزية) : ان مالطة على يقين من أن النقاش المستفيضة الذي دار في هذه الدورة وخلال الثلاثة عقود ونصف الماضية ، وخاصة بشأن المعايير المتعلقة بالقضايا الاقتصادية ، ينبغي أن يكون كافيا للتعرف على أسباب الافتقار الى التقدم وتحديد الأولويات واختيار أفضل السبل لجعل طرقنا أكثر فعالية ، ومن ثم أن نخفف أزمة الثقة التي تواجه منظماتنا . ان العقد الماضي يجعلنا نركز اهتمامنا على العناصر الايجابية .

ان أكثر المسائل أهمية تبرز على التوفيق فيما يلي : ان السلام في العالم يبدو غريبا . ان الانفراج - وهو الفرصة الذهبية في السبعينات - والذي أدى الى نقاش مستفيضة ، لم يترجم الا قليلا الى حوار حقيقي . ومن ثم ، فان قليلا من التوقعات العظيمة التي أثارها سياسة الانفراج قد تحولت الى انجازات عملية . ولا يزال هناك فموض كبير في سياسة الانفراج التي تصبح أحيانا ساخنة وأحيانا باردة .

ان سياسة الانفراج قد قامت على الحاجة الى الحفاظ على توازن مستقر بين كتلتين عسكريتين متعارضتين . ومن ثم فكان ينبغي ان نتجنب ما يترتب على ذلك من سباق تسلح تقليدي ونووي يتزايد بسرعة رهيبية ، ولا يدعم أمن أى من الجانبين . كما تبع ذلك أيضا ان مجالات التعاون في السلوك السياسي المسؤول كانت ينبغي ان تكون موضع تشجيع ، وان تستكشف في نفس الوقت . ولم يطبق في الواقع اى من هاتين النتيجةين الضروريتين رغم ان كليهما قد نوقشتا باستفاضة نظريا هنا وفي أماكن اخرى ، وأشير اليهما في المفاوضات . ولا حاجة بي الى الافاضة في هذه الملحوظة .

ان اخفاق مفاوضات نزع السلاح يقدم دليلا قاطعا ان الدولتين العظميين لهما مصلحة مشتركة والتزام قانوني بالسيطرة على سباق التسلح النووي وعكسه . وعقدت مفاوضات مستفيضة على اساس ثنائي بناء على اختيار الطرفين . ولكن ما من احدى هاتين الاتفاقيتين الموقعتين حتى الآن قد حققت هذا الهدف المعلن ، كما ان فكرة السيطرة على الاسلحة التي حلت محل نزع السلاح قد ثبت انها سراب . ان سباق التسلح قد ظل يتصاعد وتحول من ١٠٠٠ رأس حربية لكل طرف في مطلع ١٩٧٠ . وان هذا الرقم قد ازداد واصبح ٩٠٠٠ رأس حربية في الوقت الراهن . ومن المتوقع ان يصبح ٢٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥ . ولا نستطيع ان نتنبأ بأكثر من ذلك . وعلى نقيض السياسة النظرية والمعلنة فان النتائج العملية لعشرة أعوام من المفاوضات كانت تصاعد سباق التسلح الذي لم يجلب مزيدا من الاستقرار ، بل مزيدا من التكاليف ومخاطر الردع النووي . وعلاوة على ذلك ان العقائد الجديدة لحرب نووية محدودة والقدرة على البدء بالهجوم تجذب اهتماما اكبر فيما بين الاستراتيجيين العسكريين . ومن المؤسف ان اتفاقيتي سولت ١ وسولت ٢ لم تقضيا على أية اسلحة منشورة . ان هذه العملية لا يمكن ان تعتبر وفقا لأى تصور رقابة على الاسلحة ولا تعتبر نزعا للسلاح .

ولا يزال يوجد أمل في مواصلة المحادثات وفي قبول الحقيقة ان اية معاهدة افضل من عدم وجودها على الاطلاق . ومن التشاؤم أن نقول ان أيا من هذين النظامين الايدولوجيين قادر على وقف ما حدثه الآخر ، ووصفه بأنه ضرب من الجنون . ولا يمكن الا ان نشجع الدولتين العظميين على التصديق على الاتفاقيتين ، وأن تمضي دون ابطاء للجولة التالية للمفاوضات .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نلاحظ ان الدفعة الرئيسية لنزع السلاح تأتي من الدول غير النووية التي اضطلعت بمسؤولية ان تحل محل الدول العظمى ، ومن هذه الجهود فقد برزت اجهزة لمفاوضات نزع السلاح ، وقد اتسع نطاقها ، واصبحت اكثر ديمقراطية لكي تسمح بمشاركة جميع المشتركين . ان برنامج العمل قد تم الاتفاق عليه ، على الاقل نظريا . وان مفهوم مناطق السلام قد تحدد لأول مرة ، ان هذا المفهوم يعطي آفاقا من أجل مبادرات اقليمية من شأنها ان تخفف التوتر عن طريق الجهود التعاونية من جانب الدول المعنية مع القبول الضمني ومن المفضل تأييد الدول العظمى . ان البحر الابيض المتوسط والبحر الكاريبي والمحيط الهندي مناطق توهي بالأمل في دراستها وقد جذبت اهتماما واسع النطاق من الدول المعنية .

ان عدم وجود تقدم في نزع السلاح يماثل قضايا سياسية اخرى تعالجها هذه المنظمة منذ سنوات عديدة . انها مناطق التوتر الاقليمي ، وهي اكثر المناطق تهديدا للسلام\* . وقد يكون الشرق الاوسط اخطر نقاط التوتر في الآونة الراهنة . فبعد فترة جمود خطيرة ، فان عوامل التحرك قد دخلت ، وهي حتى الآن لم تتمكن من تناول المشكلة الأساسية للتوتر في الشرق الاوسط . ومن ثم فيشوبها عدم الاستقرار .

ولقد اصبح من الملح بصورة متزايدة بالنسبة لكافة البلدان ان تدرك ان التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن ان تتجاهل وانه مادامت منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل شعبها تبعد عن جهود السلام ، فان اي حل دائم وعادل لا يمكن التوصل اليه . ان الامم المتحدة قد اعدت خطة سلام شاملة ، وقد حظيت بموافقة واسعة ، وأرجو ان تحظى بموافقة اكثر خلال هذه الدورة .

ان وفد بلادي قد شارك بنشاط في هذه العملية . ان مالطة لا تدخر اي جهد من اجل اقتناع كافة الدول بما في ذلك اسرائيل ، انه من مصلحتها ومن مصلحة السلام الاعتراف بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، أن ذلك يعد لفتة سياسية كبيرة سوف يكون لها اثرها الكبير في المستقبل . ان الوقت قد حان لاتخاذ قرارات صعبة للتوفيق ، وللاعتراف من كافة الاطراف في النزاع

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يوسف ( الصومال ) .

وكذلك من قبل البلدان التي تستطيع التأثير على اتخاذ القرارات الايجابية . ان اولئك الذين يترددون حتى الآن قد يرون أنه من السهل انتقاد خطة الامم المتحدة أو أن يصفوا تلك الخطة بأنها امنيات من سراب .

وأود أن أطلب الى كل تلك البلدان ان تبحث النقاط الرئيسية التالية : حيث ان مناهج الماضي لم تؤد الى حل ولكن الى مزيد من اراقة الدماء والشقاء خلال ٣٠ عاما ، ألم يحن الوقت اذن لاعطاء الاولوية لنهج سلمي يقوم على اساس العدل الجوهرية ؟ هل يمكن ان نعتبر منهج من المناهج الديمقراطية وسلميا وعادلا اذا كان الشعب الذي يتعرض مستقبلا للخطر لا يمثل في هذه المفاوضات ؟ لماذا يفترض ان شعبا يعمل من أجل مستقبله الاقتصادي في ارضه يكون أقل سلاما من ذات الشعب الذي انكرت تطلعاته السياسية والذي يعيش في ظل ظروف مؤسفة ؟ لماذا لا نستطيع أن نمنح لآخرين الحقوق التي نعتبرها اساسية ؟ وأخيرا ، على اي اساس ينبغي ان يعتبر الفلسطينيون ليس لهم الحق في الاستقلال ؟

وطالما انه لا تقدم الاجابات عن هذه الاسئلة ، فلن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط . وفي هذه الاثناء ما زال لبنان يعاني ، وما زال يتعرض لعدم الاستقرار السائد في المنطقة . ومن الواضح ان الأمن لم يستقر بسبب تكديس الاسلحة في المنطقة . وانه من الضروري ايجاد حل لكافة المسائل الاساسية . ان الامم المتحدة قد دلتنا على الطريق ان تفويت الفرصة لحل المشكلة سيكون مأساة وستكون له آثار للمستقبل الاقتصادي والسياسي للعالم كله .

وفي كوريا ما زال الموقف متوترا ، والبلد لا يزال مقسما رغم امنية الشعب المعني والمتطلع الى التوحيد السلمي . ان العقبة الظاهرة بالنسبة للتوحيد لا تزال قائمة وهي القوات الاجنبية المرابطة في الجنوب والتي قد تكون مسلحة بالاسلحة النووية ، وهذا يعيق الحوار السلمي الذي هو المطلوب الجوهرى لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تحول دون اعادة التوحيد .

وهناك مأزق مشابه في قبرص ، فما زال ذلك البلد مقسما ، ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية مازالت قائمة ، وما تزال توجد قوات اجنبية على اراضيه . ان مالطة قد لعبت دورها في الكومنولث ، وفي مجلس أوروبا ، وفي هذا المحفل لتشجيع التقدم . ولكن التعقل لم يسد . وان أيا من الاطراف المتنازعة لا يستفيد من المأزق الحالي وخاصة شعب قبرص .

اخيرا هناك على الاقل مكان للتفاوض بالنسبة للمعانة الطويلة للاقلية المقهورة في ناميبيا وزمبابوي ، ويسرني ان الاتصالات الاولى بين اطراف الصراع في زمبابوي كانت في مالطة ، وقد تقدمت هذه الاتصالات في الاجتماع الاخير للكونولث في لوساكا ، حيث توصل جميع الاطراف اخيرا الى ضرورة ان تكون هناك حكومة ممثلة تمثيلا حقيقيا . اننا على ثقة من ان المشاورات الجارية فسي لندن سوف تسفر عن نتائج ايجابية . وان هذا النموذج لحكم الاغلبية سيعطي دفعة على هذا الطريق في الجنوب الافريقي .

هناك بؤر اخرى خطيرة ، ويؤثر جديدة اخرى على وشك ان تظهر في الافق ، يتعين على جدول اعمالنا الحالي والمستقبل ان يناقشها . وهناك المشاكل السياسية الخطيرة التي ورثناها عن الماضي . والتي لم تحظ الا بتقدم بسيط او لم تحظ بأى تقدم على الاطلاق . وبالتالي لا بد ان يكون لها الاولوية في المستقبل قبل ان تشد انتباهنا احداث اخرى .

وحتى في مجال آخر من نشاطات الانسان في مجال نحاول فيه مجتمعين ان نخطط من اجل المستقبل بدلا من ان نحل مشاكل الماضي ، كان تقدمنا بطيئا ومحاطا بالشكوك ، تحكمه مفاهيم بالية عن المصلحة الوطنية .

انني اشير هنا بطبيعة الحال الى مشكلة استخدام موارد قاع المحيط فيما وراء الولاية الوطنية وبمفهوم التراث المشترك للانسانية . وبعد جهود دامت اكثر من عقد من الزمان اوشك المجتمع الدولي ان يتوصل الى عقد معاهدة . وفي عملية المفاوضات تجرد المفهوم الاصلي من كثير من محتواه الابداعي ، وطالبت الدول المشاطئة للبحار والمحيطات بأقصى امتداد للجرف القاري ، وان تتضمن المنحدر والحافة القاريتين ، حتى ولو تجاوز ذلك مسافة الـ ٢٠٠ ميل المحددة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة . وبذلك تكون قد استولت على المنطقة التي كان من المفروض انها منطقة دولية .

ان الاثر المحتمل على التعاون والانصاف الاقتصادي الناجم عن استغلال الموارد في داخل منطقة التراث المشترك للانسانية يمكن ان يتقوض الى حد كبير ، ولكن مع ذلك فان مالطة يحدوها الامل في ان مفاوضات العام المقبل سوف تنتهي بنجاح ، وأن مالطة مستعدة دائما لأن تستضيف السلطة الدولية لقاع البحار .

وهناك بلا شك اسباب كثيرة ومعقدة لهذا القصور في الاداء . وقد يكون من غير الانصاف

ان نعزى هذا القصور الى مصدر واحد ، ولكن الاثر السلبي لمعظم الدول القوية مازال دون شك هو العامل الاساسي .

ان التخوف والارتياح المتبادل فيما بين الدول الكبرى مازال سائدا باستثناء القليل . ان مصالحها متضاربة ، وهكذا تصبح منظماتنا غير ذات فاعلية . ان مجلس الامن اصبح تجسيدا لهذه الظاهرة الحالية . وهذا مالم يهدف اليه مؤسسو هذه المنظمة .

ومن المؤسف ولكنه حقيقي ايضا ان نلاحظ ان التقدم كان ضعيفا بالنسبة للمشاكل المعقدة للمجتمع الدولي ولن يكون هناك تقدم مالم يحدث تغيير في مواقف الاطراف الكبرى ، ومع ذلك نجد ان التعايش السلمي لا يكفي في بعض الاحيان حتى لو وصفوه " بالانفراج " . وبعد سنوات كثيرة من النقاش ، تتكرر نفس المواقف التي يلقي فيها كل طرف المسؤولية على الطرف الآخر وهذا لم يعد امرا مقنعا ، وينبغي ان يتوقف ولنحاول ان نفهم شواغل واهتمامات الطرف الآخر وان نسمع الى الاساليب الاكثر كفاية ، لاحتراز التقدم .

وفي المجال الاقتصادي فان الجدول الزمني لانشطة العام الماضي كان مثقلا بالاعمال وليس هناك ادنى شك في ان البعض قد يدعي بأن النتائج مشجعة .

ودون ان ادخل في التفاصيل ، فان وفد بلادى يشارك " القلق الخطير لعدم وصول المفاوضات الى نتائج تؤدي الى اقامة علاقات منصفه بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية " .

كما اعلن ذلك رئيس مجموعة ال ٧٧ هنا في الاسبوع الماضي .

ان هذا الاختلاف الحاد في وجهات النظر لا يمكن ان يفسر الا على اساس المساومة التي ينتهجها كلا الطرفين . ويرى العالم النامي ان هذا الفشل لا يكمن فحسب في عدم توصل هذه المفاوضات الى نتائج " برغم تجاوز التواريخ الزمنية التي كانت محددة " ، ولكنه يرى ايضا وبصفة خاصة انه لم يكن هناك تقدم في المفاوضات الرسمية التي تدور في حوار الشمال والجنوب ، التي تعد هدفا اساسيا من اهداف اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ولقد اشير الى ان الازمة الاقتصادية المستمرة في العالم الصناعي هي العامل الاساسي الذي جعل من المستحيل على حكومات الدول المتقدمة ان تتخذ تدابير على المستوى الوطنى ، كان من الممكن ان تؤدي الى تخفيضات هيكلية على المستوى الدولي .

وهذه الحجة تقوم على اساس فير سليم ، وهو ان تطور الحوار يرتهن بالتنازلات التي يقرر الشمال منحها للجنوب وذلك في الوقت وبالشروط التي يراها مناسبة ، وهذا الاساس في الحوار يتناسب مع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولهذا السبب فان العالم النامي يعتبر ان هذا الحوار انما هو حوار عقيم وفيه مجد .

ان احدا لا يستطيع ان ينكر ان موقف الاقتصاد الدولي بالغ الخطورة حتى ولو كانت هناك مرة اخرى اختلافات اساسية بين الشمال والجنوب حول مراكز الاهتمام بالنسبة للعوامل التي تسهم في خلق هذا الموقف .

ومن دواعي السخرية على سبيل المثال ان يرى العالم المتقدم اسباب الازمة الاقتصادية الحالية في تلك المناطق التي تمكن فيها العالم النامي من استخدام الظروف الدولية السائدة لعلاج مظاهر الضيق التي تعرض لها في الماضي .

انني اقصد مسألة امدادات وأسعار النفط . ان الدول المصدرة للنفط الى جانب بقية بلاد العالم النامي سعت لفترة طويلة الى احداث تعديل جذري في الهياكل الاقتصادية السائدة التي يرجع اليها السبب الاساسي في الازمة الاقتصادية الدولية . وعليه ، فان الازمة الاقتصادية ذاتها بدلا من ان تستخدم كعذر لارجاء احداث التغييرات الهيكلية ، ينبغي ان تستخدم كعنصر اضافي للاسراع باحداث الاصلاحات المطلوبة .

ان الهدف النبيل من وراء اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتمثل في خلق بيئة عادلة للجنس البشري قاطبة ، وذلك تحد لا ينبغي ان يتوارى عنه احد ولا ينبغي ان يستبعد منه احد . وقد يجدر بالذكر ان احد اهم عناصر برنامج العمل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتمثل في التأكيد على العوامل الاقتصادية المناوئة للاصلاح ، كما تتبدى في مختلف اجزاء العالم النامي .

وهذا النهج يقوم في المقابل على اساس انه اذا كنا نريد القضاء على الفقر والظلم الاجتماعي ينبغي علينا اقتلاعهما من جذورهما ، ليس فحسب على مستوى مظهريهما الواضحين للبيان ، ولكن علاوة على ذلك لدى تجديد اسباب المشكلات اينما وجدت . وقد حاولنا ان نبتعد عن المفاهيم والتعريفات الجامدة القائمة على معايير واحتمالات اقتصاديات السوق المتقدمة .



ان مالطة باعتبارها جزيرة و دولة نامية تدرك مختلف الضغوط التي تكمن على طريق التنمية ونحن نجد من العسير علينا تفهم موقف بعض البلدان متقدمة النمو التي تصر في تحديد ها لمشكلات التنمية على الاخذ بمنهج تسطيح الامور ، وترفض الاعتراف بمختلف الضغوط القائمة وتطبيق العلاجات التي اقترحت .

ان النتيجة الحقيقية لمساعدتنا ، هي اننا ونحن نقرب من نهاية هذا العقد ، فان معظم المشكلات الاساسية التي كانت مطروحة في بدايته لاتزال حتى الآن دون حل ان استمرار هذه المشاكل دون حل قد جعل منا جميعا مناغولين ، ولكننا مناغولين من اجل اهدافنا المشتركة في السلم ، والعدالة ، والمساواة . ونحن نسعى لبلوغ هذه الاهداف عن طريق الحوار المتبادل بيننا من خلال مساعدتنا المشتركة وعن طريق العمل الجماعي .

ولذلك فاننا ندعو شركاءنا في العالم المتقدم لتفهم اهدافنا والانضمام اليها في جهودنا الصادق لجعل العالم اكثر رحمة وأكثر صحة واكثر سعادة لجميع الشعوب التي تعيش فيه . وبهذا المنطق المشترك وحده فقط نستطيع حل المشاكل التي نواجهها عند وضع استراتيجية جديدة للشمانينات ، وعند الاعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في العام القادم ، وعند الاتفاق على شكل فعال للمفاوضات العالمية في السنوات القادمة .

ورغم هذا التقييم السلبي نوعا ما لجميع منجزاتنا ، يمكننا ان نشعر ببعض الراحة ان بعض المشكلات الكبرى التي تواجهنا قد تم تحليلها ، وان مؤشرات حلها قد حددت . وفي هذه العملية ، فاننا ايضا قد حصلنا بطريقة غير مباشرة على تجربة عملية وطويلة لتقنيات اجراءات المؤتمرات ويوجد بيننا في الامانة وفي الوفود كثيرا من المشاركين ذوي الخبرة الذين اشتركوا في هذه المؤتمرات ، سواء كممثلين لحكومات او كموظفين مدنيين دوليين . وانني اعتقد انه قد يكون من المجدي ان نستفيد من هذه التجربة .

هناك بعض المجالات التي يمكن فيها بدراسة حديثة موجزة من جانب مجموعة من هؤلاء الخبراء ان توضع لنا الاجراءات التي يمكن ان تيسر عملنا في المستقبل ، خاصة وان عضوية منظماتنا لا تكف عن التزايد . وتحضرني بعض القضايا الجزئية للبحث والتي اود ان يستكملها الآخرون ، وهي على سبيل المثال : أولا ؛ كيف يمكن ان نجعل المناقشة العامة اكثر ايجابية وأن نختصر الوقت المحدد لها ؟ ثانيا ؛ ماهي التقنيات التي ننصح باستخدامها للتوصل الى اتفاق عام في الرأي اكثر سرعة وأكثر موضوعية ، وفي قناعة ؟ وثالثا ؛ ماهي افضل الوسائل التي تمكننا من متابعة حقيقية للقرارات التي تم التوصل اليها بالاتفاق العام في الرأي ؟ رابعا ؛ ماهو الجدول الزمني المثالي الذي يمكن ان نتوقعه بموضوعية لاجراءات تقدم ملحوظ بين لقاء وآخر ؟ خامسا ؛ كيف يمكن

للصحافة وللجمهور بصفة عامة ان يحاطا علما بالأنشطة المعقدة لمنظمتنا ، بغية ان نضمن لها تأييدا عالميا مستمرا ؟ . وانني احث الامانة ان تبحث هذه النقاط ، وهي تتابع بحثها لاساليب عمــــل منظمتنا .

ان الأمم المتحدة بالتأكيد ، قد حددت دورها بوضوح على اساس ان عليها عبء تنوير الرأي العام العالمي ، وانها محط انظار الازمات ، وعلى اساس انها مركز تجمع مستويات عالمية محددة ، وعلى اساس انها مكان التقاء للبلدان المتقدمة والنامية على قدم المساواة . اننا لا نستطيع التكهن بالمشكلات العالمية ، ولا نستطيع ان نختار لها الحلول المدروسة ، ولكن اسهام البلدان فرادى او التجمع التلقائي لتلك البلدان ، يمكن ان يصبحا من الوسائل الفعالة والمباشرة فــــي التوصل الى نتائج ملموسة . وقد اتضح ذلك – على سبيل المثال – في التقدم الملحوظ الذى تم احرازه من قبل بلدان اتحاد جنوب شرقي اسيا ومن قبل المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي عملت من اجل بلوغ اهداف مشتركة ناسية اختلافاتها السابقة من اجل نشر مجالات تعاونها تدريجيا ، وهذا وحده يعد امرا طبيعيا . ان تطبيق المبادئ المقبولة عالميا يتطلب اجهزة مؤيدة مرنة يمكن ان تستجيب للمصالح المتعددة وللقضايا المحددة التي تنشأ في مختلف الاقاليم الجغرافية . ان بلدان اية منطقة من المناطق من خلال ادراك افضل ، والتزام اكبر ، وتقارب وتماكك ، تكون فــــي موقف افضل يمكنها من ان تسهم اسهاما فعالا وحقيقيا في حل المشكلات التي نعنيها بصفة خاصة ، وهذا ينطبق تماما على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان هذه المبادرات الاقليمية تستحق كل التشجيع ، وينبغي ان يعزز تطبيقها وأن يوسع من خلال الاتصالات الاقليمية . تبقى بعد ذلك الاسهامات الاساسية التي تقدمها مختلف البلدان بصورة فردية . وفي عالم معقد وخطير وغير متكافئ كهذا العالم ، ما الذى تستطيع ان تقدمه مالطة باعتبارها بلــــدا صغيرا كاسهام في السلم والامن ، دون ان يؤثر ذلك على تقدمها الاقتصادي ؟

ان حكومتى قد طبقت من الناحية العملية الاعتبارات التي حددتها توا . وقد اعترفنا بأن التعايش السلمي ينبغي ان يعزز عن طريق التعاون ، وأن التعاون ينبغي ان يحل محل المواجهة . كما اعترفنا بأن قيود التحالفات العسكرية ، قد حددت من مبادرات السلم وأبقت على المواجهات ، كما اعترفنا كذلك ، بأن اولئك الذين ينادون بالتخفيضات السلمية ، يوجدون في صفوف بلــــدان

عدم الانحياز ، والبلدان النامية ، وهو امر تجاهلته الصحافة الغربية . ولذلك ، فاننا قد قررنا دون رجعة الابتعاد عن ماغينا كقاعدة عسكرية للمواجهة ، وبدلا من ذلك فقد بدأنا الآن فعلا نسلك دورا جديدا كجسر للسلم والتعاون في منطقتنا . ولقد وضعنا هذه الآراء امام شعبنا لكي يقرها من خلال عملية انتخابية ديمقراطية . وفي عام ١٩٧١ ومرة اخرى في عام ١٩٧٦ ، فان هذا النهج الجديد قد فضله جمهور الناخبين في مالطة .

ان هدف التحدي الذي حددته مالطة لنفسها في حزيران /يونيه ١٩٧١ قد انطوى على التغيير الكامل لتاريخها الطويل . ولقد طبقتنا تغييرات هيكلية في اقتصادنا الوطني ولم تخيفنا التضحيات التي استلزمها ذلك ، فلقد كنا مقتنعين بأن هذا القرار كان سليما ، وليس لصالح شعب مالطة فقط ، ولكنه ايضا لمصلحة جميع البلدان المجاورة في البحر الابيض المتوسط . ولقد اعطينا لانفسنا فترة لالتقاط انفسنا لمدة سبع سنوات ، نحقق خلالها هدفنا .

ولقد واصلت مالطة تنفيذ برنامجها الذي اختارته منذ تلك الفترة . ولقد حاولنا تغيير عيوبنا الاقتصادية حتى نتمكن من التمشي مع الدور الذي اخترناه لانفسنا . ورغم ان اقتصادنا لا يزال في حاجة الى دعم خارجي ، الا اننا نشعر بأن الوقت قد حان للوفاء بالتزامنا الطوعي في الوقت المحدد لتحقيق حتميات السلم في منطقتنا .

وفي العام الماضي فقد احطت هذه الجمعية بنوايانا هذه ، واليوم يسرني ان اؤكد تنفيذها ففي اليوم التاريخي ، وهو يوم ٣١ آذار /مارس ١٩٧٩ ، من خلال مفاوضات سلمية وفي صداقة ودون حقد ، تم رحيل آخر جندي بريطاني من بلادنا بلا عودة ، وقد استبدلت بالسفن الحربية وبالطائرات الحربية سفن للسياحة .

ويمكن لجيراننا ان يتأكدوا والى الابد ، ان مالطة لن تستخدم كقاعدة عسكرية لأي قوة او حلف في اعمال العدوان ضدها . وفي بداية هذا العقد ، فقد كنا نعتبر كحاملة طائرات لا يمكن اغراقها في البحر المتوسط اي قاعدة لحلف عسكري ، واليوم اؤكد رسميا امام هذه المنظمة انه ليس هناك جندي اجنبي واحد على اراضيها ، ولن يكون ذلك ابدا لا اليوم ولا في المستقبل .

ورغم الحب الاقتصادى الذى يفرغه علينا دورنا الجديد بسبب اختيارنا الشعبى وبارادتنا الحرة ، فاننا قد اسهمنا اكبر اسهام فى تعزيز السلم فى منطقتنا ، ولقد اشعلنا مشعلا صغيرا

من الامل في هذه المنطقة . ان هدفنا هو تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وتعاون باقرار الوحدة العربية وتعزيز المصالح المشتركة التي تتقاسمها البلدان العربية والاروبية ، والتي ستتيج لاقليمنا افضل ضمان للعمل المستقل ، والامن ، متحررا من تنازع القوى الكبرى .

وفي العام الماضي ، في بلغراد ، وفي هذا العام في كولومبو ، وفي هافانا فان حركة عدم الانحياز قد حيت اسهام مالطة وأعربت عن تقديرها وتأييدها لها . ونعرب عن سعادتنا بهذا الاتجاه ، ونتحمس لتطبيق ذلك عمليا في كل من التنمية الوطنية لمالطة وكذلك اتباع تعاون ملموس في منطقة البحر الابيض المتوسط . وانني اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان مالطة لاصدقائنا العرب ، الذين قدم لنا بعضهم فعلا تأييدا ادبيا وماديا لموقف مالطة الحديث . ونحن نسعى الى توسيع هذه الدائرة في الاهتمام المشترك .

ونحن نعتقد ان دولا أخرى سوف تفضل أن نضطلع بدورنا ككلب حراسة في البحر الأبيض المتوسط . ولكننا نقول لهم لقد اتخذنا قرارنا الذي لا رجعة فيه . واننا ننتظر بارتياح من جانبهم التعاون والدعم لتنميتنا الاقتصادية السلمية .

وأستطيع أن أؤكد لكم ان التزامنا بأهداف التعاون السلمي لم يفته باغلاق القواعد العسكرية في أراضينا . وفي منطقتنا منذ سنوات أحسنا ببعض الآلام بسبب المواجهات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط . ونحن نفهم الرغبة الشعبية في اجراء تغييرات سلمية في المنطقة . ولقد لاحظنا ان المعوقات القائمة على طريق التقدم ولا سيما قضية قبرص والشرق الأوسط تتطلب منا اهتماما والتزاما متزايدين من أجل ايجاد حل اقليمي عادل . ولتحقيق هذه الأهداف ، ساهمنا باستمرار بجهودنا ، كما هو معروف .

وباعتبارنا مركزا للسلام وجسرا للصدقة بين أوروبا والعالم العربي ، فاننا قد أكدنا على ان بلدان البحر الأبيض المتوسط - لاسيما تلك التي تعاني من مواجهة الشرق الأوسط الحالية - ينبغي أن تنسق جهودها من أجل تحقيق التقدم في المنطقة . ولقد رجونا أصدقاءنا الأوروبيين أن يلعبوا دورا رئيسيا في ايجاد حل شامل للمشكلات التي تعاني منها منطقتنا وانني أكرر هذا النداء اليوم .

ولقد وجهنا هذا النداء منذ بداية الانفراج . وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كنا أول من وجه هذا النداء . وكنقطة بداية فقد ضمنا مشاركة دول البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية . وفي نهاية الاجتماع الأول ، أصبح الباب الخاص بالبحر الأبيض المتوسط جزءا رئيسيا في الوثيقة الختامية لهلسنكي .

ومنذ ذلك الوقت ، عقدت أربعة اجتماعات متتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وقد عقد أحدها في قاليستا . وبناء على مبادرة من مالطة ، في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، فان استعراضا لامكانية قيام المشروعات التي يمكن ان يتم فيها تعاون هام بين كل بلدان البحر الأبيض المتوسط في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، تم لأول مرة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط .

ان الاجتماع ، رغم بعض الآثار السلبية أدى الى بروز مبادرات طيبة وان هذه الموضوعات ، بالاضافة الى مسألة الأمن الملحة ، سوف تناقش في المؤتمر القادم للأمن والتعاون في أوروبا والذي سوف يعقد في مدريد في العام القادم .

اننا ان نتطلع الى هذا الاجتماع ، فاننا نتوقع ان يوجه عمله نحو التعاون ، وألا تجسد البلدان المشاركة ، كما حدث في الاجتماعات الأخيرة ، اننا قد حددنا المبادئ التي وجدنا صعوبة كبيرة في التوصل الى اتفاق بشأنها من ناحية تطبيقها العملي ، وحاولنا أن نرضي أنفسنا بالتبادل المهدب للآراء ، في بعض الأحيان ، أو تبادل الاتهامات في أحيان أخرى .

وبصفة خاصة ، نولي أهمية كبرى لمزايا المشاورات السابقة ، خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ ، بين دول البحر الأبيض المتوسط التي تنتمي الى حركة عدم الانحياز ودول البحر الأبيض المتوسط المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، للاعداد لمؤتمر مدريد في العام المقبل . وان مالطة يسرها أن تستضيف مثل هذا التجمع في مركز مؤتمر البحر الأبيض المتوسط في فاليتا ، كما انها مستعدة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى ، لأن تجرى المشاورات الضرورية من أجل اعداد جدول الأعمال والترتيبات اللازمة لمثل هذا الاجتماع .

قبل ان أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد ان مالطة فخورة بالانتماء الى الأمم المتحدة . وانها سوف تواصل مساهمتها في قضية السلام . ووفقا لما ذكرت ، من الواضح اننا نشارك أميننا العام الموقر أهدافه واهتماماته ، التي عبر عنها في تقريره السنوي الذي درسناه بعناية .

اننا نرحب بالخطوة الجديدة التي خطتها الامم المتحدة لتحقيق مبدأ العالمية وذلك بانضمام سانت لوسيا كبلد نام آخر ، الى الأسرة الدولية النامية .

اننا نحبي اتفاقية بنما . ولقد تأثرنا كثيرا بخطاب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني - حيث قال ان كل الأنشطة " تاتي من الانسان وتمارس بواسطة الانسان ولصالح الانسان " .

واننا نهزوك وسلفك يا سيادة الرئيس ، على انتخابكم لهذا المنصب ومساهمتم في عمل هذه المنظمة . انكم بالفعل ، سيدي الرئيس ، لقد قدتمونا بنجاح نحو الموافقة على تطوير الاجراءات في عملنا . لقد قدمتم لنا الانضباط السليم والمواظبة الكبيرة ، ورأيتم انه من الضرورة بمكان أن نأخذ في الاعتبار كفاءة وفعالية عملنا . ان هذه بداية طيبة ، ربما يكون قد فات أوانها ، ولكنها على أية حال تستحق أن نأخذها في الاعتبار . ان مالطة تأمل في ايجاد حلول ايجابية للمشكلات الملحة .

دعونا نغلق الباب على السبعينات ، حيث ينتهي عقد المناقشة حول المبادئ التي تحكم عملنا ، والتركيز على ايجاد حلول منصفة للعقبات الكأداء ، ولندخل في الثمانينات حيث نقدم

باصرار حلولا ايجابية وعملية وسلمية للمشاكل التي ظلت طويلا ونوقشت كثيرا . ولتكن سنة ١٩٨٠ السنة الأولى من عقد الانجازات ان تدخل منظمنا حياة جديدة .

السيد جميل (جزر الملديف) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي سيدي الرئيس ، ان أنقل اليكم تهاني وفد بلادى الحارة على انتخابكم بالاجماع لذلك المنصب السامي لرئاسة هذه الجمعية الموقرة . ان انتخابكم لا يمثل تحية تستحقونها عن جدارة فحسب كدبلوماسي بارز لكم ارتباط طويل بالام المتحدة ، ولكن أيضا لبلدكم ، تنزانيا ، التي لعبت في الماضي دورا هاما في النهوض بتطلعات شعوب العالم الثالث وافريقيا بوجه خاص ، في الساحة الدولية . ان وفد بلادى لعلى يقين بأن ما لكم من حنكة واسعة في أعمال الام المتحدة سوف يتيح لكم رؤية واضحة وتوجيهها لادارة تلك الدورة الهامة للجمعية العامة . ونتمهد لكم ، سيدي الرئيس ، بتعاوننا التام من أجل نجاح مداولاتنا .

أود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم سعادة السيد انداليسيو ليفانو من كولومبيا ، الذى رأس الدورة الثالثة والثلاثين على تلك الطريقة الفعالة والمتفانية التي أدار بها أعمال الجمعية العامة والتي أكسبته اعجابنا واحترامنا الشديد .

أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أقدم لسعادة الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للام المتحدة امتناننا الخالص لتلك الجهود الدءوية من أجل دعم السلام والتفاهم الدوليين ونشكره على تقرييره الشامل الذى قام فيه بتقييم أعمال المنظمة وأعطانا بذلك الخطوط العريضة والامال من أجل انجاز أفضل لأهداف ومثل هذه المنظمة ، وتحقيق حياة أفضل انطلاقا من مبادئ العدالة والحرية لملايين البشر من الشعوب الذين نكبهم الفقر ، والجوع ، والمرض ، والعدوان ، والقهر والقمع .



ويشعر وفد بلادى بسعادة بالغة ان يرى عضوية منظمنا تتزايد علما بعد آخر مما يمكن من تحقيق هدف طالما داعينا ألا وهو عالمية منظمنا . ويسرنا هذا العام ، بوجه خاص ، أن نرحب بسانت لوسيا وهي تمثل بلدا صغيرا كبلدنا ، ولكنه صمم على التقدم والمشاركة في المسؤولية بما يمكنه من سبل من أجل تحقيق السلام والعدالة في العالم ، والتعبير عن ارادة أمة مستقلة تسهم في تقدم البشرية قاطبة .

وبينما نركز اهتمامنا على القضايا والمشاكل المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة ، فاننا ندرك تلك الخلفية القاتمة من التوترات الاقتصادية والسياسية المتزايدة في عالم اليوم والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي وربط تحييط جهودنا الدؤوبة من أجل صياغة عملية لاقامة نمط جديد من العلاقات الدولية يقوم على أساس الصداقة والاحترام المتبادل وروح التعايش السلمي وهياكل أكثر عدلا للتعاون الدولي . وفي هذا السياق ، فانه مما يثلج صدورنا أن نرى أنه رغم القيود القاسية فان هناك جهودا دائبة ومستمرة تبذل من أجل تحقيق تطلعات وآمال الشعوب في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان وفد بلادى على يقين من أن هذه المنظمة وما تمثله من أهداف سامية لا يمكن لأحد أن يتشكك فيها ، سوف تستطيع أن تقف بكل حزم وانتصار أمام التحديات التي تواجه البشرية اليوم ، كما كان شأنها في الماضي . اننا على قناعة ، أكثر من أى وقت مضى ، بأن هذه المنظمة العظيمة سوف تواصل الوفاء بآمال وتوقعات البشر من أجل السلام والأمن والتقدم والازدهار حتى اذا كانت جميع أشكال الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصرى تخوض نضالا ضاريا قبل أن تلفظ آخر أنفاسها . واننا على ثقة من أن هذا المجتمع العظيم من دول العالم يمكنه وسوف يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ومن ناحيتنا فاننا بكل تواضع نتعهد بتأييد جميع الجهود الرامية الى تحقيق تلك الأهداف السامية لهذه الجمعية الموقرة .

ان ملديف تواصل جعل سياسة عدم الانحياز نبراسا لها ، وقد حاولت دوما وبكل تواضع أن تسهم بقسطها المتواضع في دعم وحدة وطابع حركة عدم الانحياز بكل اخلاص ، ازاء السلم العالمي والصداقة والتعاون . اننا نؤيد تماما مفهوم اقامة مناطق سلام في أجزاء مختلفة من العالم . ونحن على اقتناع وثقة بأن مثل هذه الانجازات سوف تشكل اسهاما كبيرا في دعم وصيانة السلم والامن الدوليين .

وان ننتقل الى منطقتنا من العالم ، فاني أؤكد تأييدنا التام لاقتراح تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام ، ليس لمعارضتنا الشديدة لوجود القواعد العسكرية الأجنبية والوجود العسكري الاجنبي في نطاق تنافس القوى العظمى في هذا الجزء من العالم فحسب ، بل كذلك لوعينا بالتوتر المتزايد هناك . وهذا الموقف يضطرنا الى تحويل اهتمامنا وأن نستخدم طاقاتنا ومواردنا نحو تدابير أمن أكثر ، بينما دعم رخاء شعوبنا يحتاج بالحاح الى جهودنا الداعية والى كل مواردنا المتاحة .

ونحن نرحب بنتائج الاجتماع الذي عقد في تموز/ يوليه من قبل الدول غير الساحلية والدول الساحلية للمحيط الهندي ، ونتطلع بأمل كبير الى مؤتمر الامم المتحدة بشأن اقامة منطقة سلام في المحيط الهندي ، وفي هذا الصدد ، فاننا نناشد الدول العظمى في العالم أن تتعاون بكل اخلاص مع الدول غير الساحلية والدول الساحلية حتى يمكن أن تتحقق تطلعات شعوبنا من أجل السلام والاستقرار والتقدم .

اننا نؤيد بكل حزم ، المبادرات والجهود التي تتبناها الامم المتحدة في طريق نزع السلاح العالمي . ونحن على قناعة بأن نزع السلاح لا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة الا بوضع رقابة على انتاج وبيع جميع الأسلحة التقليدية .

وكدولة صغيرة وغير مسلحة ، فاننا نتطلع بأمل وثقة الى نتائج ايجابية ومواتية للمفاوضات بشأن نزع السلاح على مختلف المستويات . وقد شجعنا الى حد كبير أن نرى مولد ونضوج اتفاق سولت ٢ للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي . ورغم أننا نشارك رأى كثير من الوفود في هذه الجمعية بأن اتفاق سولت ٢ لم يحل مشكلة خفض الترسانات النووية واستحداث المزيد من الأسلحة المدمرة الى الحد المرجو ، الا أننا نشعر أنه بمثابة خطوة ايجابية نحو تحقيق ذلك الأمل الذي طالما داعب البشر أجمعين ، ويحدونا أمل خالص في أن هذه الخطوة سوف تمهد الطريق نحو تحقيق نزع سلاح نهائي وفعلي .

اننا في ملديف نشعر بالحزن ازاء تطورات الأحداث في الشرق الأوسط . اننا نجد أن المعتدى تؤازره الصهيونية الدولية يرفض بطريقة صارخة ودائمة أن ينحني لمطالب العدالة والقيم

الانسانية . وبدلاً من ايجاد حل لتلك المحنة الخطيرة التي تواجه شعباً تعرض لبؤس لم يسبق له مثيل وذل وطرد من وطنه وابادة وبدلاً من ايجاد حل لموقف نتج عن العدوان وعن الاحتلال بالقوة ، فاننا نجد أن الفظائع والمعاملة اللا انسانية لشعب فلسطين لا تزال مستمرة على يد الاسرائيليين ، وأن الاراضي التي احتلت بالقوة وبغير حق تجزأ وتوزع على سكان الدولة الفازية . ان المجتمع الدولي العظيم يشجب هذه الفظائع وهذا العدوان ويندد بذلك الاحتلال . وبينما نحن في الامم المتحدة نعتمد قرارات تعرب عن مشاعر هذا المجتمع ، فان الموقف آخذ في التدهور نتيجة للتشجيع الذي يلقاه الاسرائيليون ، بمقتضى أحكام اتفاقية كامب ديفيد ، التي بدت لاول وهلة أنها مبادرة جسورة لايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط . ولكن نظراً لأن اطار السلام الذي ورد في هذا المنهج لم يتضمن حلاً للامشكلة ، الا وهو تحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ، كما تم الاعراب عن ذلك بوضوح من قبل الفلسطينيين أنفسهم ومن جانب السواد الاعظم من المجتمع الدولي ، فان اتفاقية كامب ديفيد تحولت الى عمل فاشل وكذلك الى مصدر ضرر بالغ لقضية العدالة والحريّة والسلم الدولي على عكس تلك الفكرة التي دارت بعقول دعائها المتفائلين .

ان ممارسات اسرائيل توضح بجلاء انها عازمة على التوسع الاقليمي وانها لا تهتم ولا تكتثر بالسلام . لقد اتضح ذلك بكل جلاء من الانشطة الاخيرة في اقامة مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي المحتلة ، وكذلك الرفض الدائم لوضع حل شامل ، وانكار حقوق شعب فلسطين المالك الشرعي لهذه الاراضي .

اننا جميعا نتفق على أن تسوية مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن أن تتحقق عن طريق القرارات التي لا تجسد تسوية لمشكلة الشعب الفلسطيني . ولا يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق أية حلول جزئية تعالج وتتناول مصلحة دولة بالذات ، أو وجهات نظر مجموعة من الشعوب . اننا على اقتناع بأن السلم والأمن والاستقرار لن تتحقق في الشرق الاوسط ، ولا حتى في العالم أجمع ، الا اذا كان هناك حل عادل وشامل لمشكلة فلسطين يكفل الاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة له على ترابه القومي . ان أي مداولات ترمي الى تحقيق هذا الهدف ينبغي أن تتم بالتشاور وبالإشتراك الفعلي مع الشعب الفلسطيني ذاته والذي تمثله منظمة تحرير فلسطين التي نعترف بها جميعا على أنها الممثل الشرعي الوحيد له . اننا نؤكد أيضا من جديد على أن أي تسوية لا تفضي الى اعادة القدس الى السيادة العربية والى رقابة العالم الاسلامي كما كانت دائما ، ستكون مرفوضة بشكل قاطع . ان موضوع القدس بالنسبة لكثير منا هنا أكثر من مجرد مشكلة جزء من الأراضي المحتلة . انه يتعلق بحقائق تاريخية ومكانة وهدية وأمن المؤمنين والمتعبدين في الديانات الثلاثة العظيمة . ان الحل ينبغي ان يكون شاملا بمعنى أن يفضي الى انسحاب تام لقوات اسرائيل من كافة الأراضي العربية ، وعودة القدس للإشراف العربي ، وقرار الحقوق الثابتة لشعب فلسطين في تقرير المصير .

اننا نؤيد تماما القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط والتي تعد تعبيرا صادقا عن الرأي العالمي . كما نؤيد أيضا ما أعلنه رؤساء دول عدم الانحياز في مؤتمرهم الاخير الذي عقد في هافانا ، ونضم صوتنا الى الدول الأخرى في العالم الثالث في رفض جميع المحاولات التي من شأنها أن تعرض للخطر مداولات هذا المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل دائم لهذه المشكلة الكبرى .

وعلى مر الشهور القليلة الماضية ، كان جنوب شرق آسيا موضع اهتمام باعتبارها منطقة مضطربة

في العالم . ولا أعتقد أنني بحاجة الى الخوض بالتفصيل في هذا الموقف التعس . لكن وفد بلادى يشعر بالقلق العميق ازاءه ، لأننا نؤمن بالحرية المطلقة لشعب أى دولة لكي يقرر بنفسه ويحـل قضاياها السياسية دون أى تدخل عسكري أجنبي . ينبغي علينا أن نعترف بمبدأ احترام استقلال جميع الدول في أية منطقة ، وبالحقوق السيادية لجميع الدول في تحديد سياساتها الوطنية . ينبغي أن ندعمها وشأنها لحل مشاكلها وفقا لتطلعاتها ومصالحها القومية .

ان اللجوء الى التدخل العسكري من جانب دولة في شؤون دولة أخرى ، لا شك أنه يزيد من التوتر الدولي ، ويعرض أمن واستقلال شعوب المنطقة للخطر ، ويحمل في طياته خطرا بالغا وهو الاضرار بالسلم والا من الدوليين . ان مثل هذا التدخل يجعل من المتعذر بناء منطقة قوية وحيوية يمكن لدولها وحكوماتها أن تركز جهودها للتنمية الاقتصادية لشعوبها . اننا لا يمكن أن نتهاون ازاء فرس الارادة الاجنبية على أى دولة ذات سيادة ، عن طريق التدخل العسكري ، وعلينا الا نسمح لمثل هذه المواقف التي تنتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ان تصبح سابقة في هذه المنظمة العظيمة .

اننا نعتقد انه من بين اكثر المشاكل الحاحا ، والتي ينبغي ان نجري بشأنها مشاورات وأن نتوصل الى اتفاق ، هو القضاء على بقايا الاستعمار ولا سيما في افريقيا . ولا أعتزم هنا أن اكرر باستفاضة التفاصيل التي ذكرها من سبقوني من الممثلين الموقرين للأمم المتحدة للمحبة للسلم بشأن موضوع الجنوب الافريقي . لكن من الواضح أن موضوع الجنوب الافريقي لا يزال من أخطر القضايا التي واجهها المجتمع العالمي حتى الآن . انه يشكل تحديا من جانب نظام أقلية له سجل حافل بالانتهاكات الصارخة لجميع القيم البشرية ، وذلك باخضاع اغلبية شعب جنوب افريقيا لاشكال لم يسبق لها مثيل من الانلال والقمع والتعذيب والقتل . ان الموقف هو استمرار للمصالح الاستعمارية والمطامح العنصرية . اننا نود أن نؤكد من جديد تأييدنا المستمر لجميع التدابير الرامية الى القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى والقهر ، وسوف نواصل الالتزام بتلك التدابير المقبولة دوليا بفرس عقوبات على نظم الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

وان نحتفل بالعام الدولي لمناهضة الفصل العنصرى ، فان مالديف تنضم الى تلك الدول التي تناضل من أجل القضاء على ويلات الفصل العنصرى ، الذى هو جريمة ضد البشرية وتحدى

لضمير وكرامة البشر . اننا نصرّب عن معارضةنا لجميع سياسات الفصل العنصرى واستمرار كافة أشكال العنصرية .

ان ناميبيا تعدد مثلاً بارزا للظلم الذى مايزال يقاوم الضمير الانساني ومقتضيات العالم المتحضر . ان هذه الحالة في حد ذاتها تمثل رمزا لفشل الارادة الجماعية لمجتمعنا في تطبيق التدابير المناسبة من أجل تنفيذ ، بمزيد من الاصرار ، التدابير الواجبة ضد الانظمة التي تمارس سياسات العنصرية والفصل العنصرى . ان مالديف سوف تستمر في تأييدها للنضال العادل لشعب ناميبيا تحت قيادة حركتها الوطنية "سوابو" الى أن يتم التوصل الى التحرير الكامل والاستقلال لنااميبيا ككل . وفي هذا المقام أود أن أكرر مجددا معارضةنا وادانتنا لجهود جنوب افريقيا لضم خليج والفس انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) . كذلك فاننا نتضامن مع شعب زيمبابوى ومع زعماء الحركة الوطنية في نضالهم من أجل حكم الاغلبية السليم والاستقلال الحقيقي . ان التطورات الاخيرة فيما يتعلق بقضية زيمبابوى ، سواء في مؤتمر الكمنولث في لوساكا أو في المؤتمر الدستورى في لندن قد عززت من آمالنا في أن توقعات التوصل الى حل سلمى للمشكلة عن طريق المفاوضات ، لم تستنفذ بعد .

ان مالديف التي تقوم صناعتها الاساسية على صيد الاسماك ، يسرها ان تلاحظ ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد وافق خلال دورته السيفية الاخيرة على برنامج عمل يتيح وضع اتفاقية شاملة جديدة حول قانون البحار في العام المقبل . ويود وفد بلادي ان يعبر عن تقديره لهذا القرار الهام . ان مثل هذه الاتفاقية سوف تعيننا على استغلال موارد قاع البحر . ويحدونا الأمل في ان الدورة التاسعة التي تقرر عقدها هنا في نيويورك في العام القادم سوف تستكمل المفاوضات على الرغم من حقيقة ان الدورة الثامنة لم تنته من وضع نص رسمي نهائي لهذا الموضوع .

وان نركز اهتمامنا على عقد التتمة الجديد ، فانه من الامور الجوهرية بمكان ان يكون لدينا شعور واضح بالتيان العظيم القائم بين ما يسمى بالبلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية . ان البلدان المتقدمة اقتصاديا تمارس سيطرة واضحة على موارد العالم . ومالم يتم التوصل الى نتائج ذات مغزى ، من الحوار بين الشمال والجنوب فلن يكون ممكنا لنا ان نضع بنية اساسية قادرة على النمو يمكن ان نعلق آمالنا عليها في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . لقد اوضحت تطورات السنوات الاخيرة الماضية بجلاء تام ان النزعة الحمائية والاحتكار اللذين تمارسهما البلدان المتقدمة النمو لن تعين على ايجاد حل للازمات الخطيرة للنظام الاقتصادي الدولي التي نواجهها اليوم . ويؤدي عدم الاستقرار الى ايجاد توترات سياسية عبر العالم كله ، وقد تسفر عن نتائج مأساوية .

وعلى الرغم من الجهود المدعومة في جميع محافل الامم المتحدة لتطوير التغييرات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي في السنوات السبع الماضية فانه من المؤسف ان نرى عدم احراز تقدم حقيقي . ويرجع ذلك ، بصفة خاصة ، الى انعدام الارادة السياسية من جانب بعض البلدان الاكثر تقدما والبلدان المتقدمة في العالم . وفي مواجهة مثل هذه التطورات الحرجة والمناوئة ، فاننا نبحث عن مبادرات ومناهج جديدة من أجل التوصل الى نتائج ملموسة وعملية ترمي الى ايجاد حلول طويلة الأجل ذات نفع مشترك لاقامة البنية الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي هذا الصدد ، ينبغي الا يخيب عنا ان الاقتصاد العالمي اليوم لا يوفر وحدات اقتصادية مستقلة سواء على المستوى الاقليمي او المستوى العالمي . لقد أصبح العالم متشابكا ومتكافلا . ولهذا ، فلو ان البلدان النامية نجحت في التوصل الى نظم اقتصادية عادلة ، فان البلدان المتقدمة النمو صناعيا وتكنولوجيا والتي تمتلك اكبر الامكانيات الاقتصادية والمالية ينبغي ان تقدم الدليل ، بصورة اكثر ايجابية ، على انها مستعدة للتعاون مع البلدان النامية .

ونحن نشعر بصدق ان قرار مجموعة ال ٧٧ باجراء مفاوضات مستمرة حول التعاون الدولي من أجل الانماء في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في ١٩٨٠ يعد مبادرة جديدة في الجهد المبذول من أجل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب .

وبينما نحن في صدد صياغة افكار جديدة وخطط واستراتيجية لتحسين العلاقات الاقتصادية العالمية ، فانني أود أن اذكر للتسجيل ان الموقف في البلدان الاقل نموا يتطلب اهتماما اكبر نظرا لعدم توفر موارد كبيرة فيها للاستغلال . وليس من شك في ان الموقف في البلدان الاقل نموا يحظى بالاهتمام الواجب من الهيئات المختصة سواء في هذه المنظمة ، أو في المحافل الدولية .

وفي الختام ، أود ان اعاود تأكيدى على ثققتنا في هذه المنظمة ، باعتبارها اكبر اداة فعالة للسلام والتقدم والرخاء للجنس البشرى . ولهذا فان بلادى قد عقدت العزم على ان تعزز هذه المنظمة بمساهماتها المتواضعة والمعاونة في اعمالها .

وليس هناك من شك في اننا نواجه عقبات كثيرة ، ومع ذلك فان تطلعاتنا تشجعنا على بذل المزيد من الجهد في سعينا الى تحقيق الوسائل الاكبر لدعم جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق عالم يتسم بالسلام والعدالة للأجيال القادمة . ونحن عازمون على ان نفعّل ذلك لاننا نؤمن بأن فاعلية الامم المتحدة وقوتها كأداة عالمية من أجل مستقبل افضل للانسان تكمن في مدى صدق ووفاء جميع اعضاءها للمبادئ النبيلة والاهداف التي وردت في ميثاقها .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الاخير في هذه

الجلسة ، وهناك عدد من المندوبين الذين طلبوا ممارسة حقهم في الرد واود بأن اذكرهم بان الجمعية في جلستها العامة الرابعة قررت ان يقتصر حق الرد على عشر دقائق على اى بند ، وان تتحدث الوفود من مكانها . ولحسن سير العمل سوف اطبق هذا القرار بكل دقة . واعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

السيد عبيدات ( الاردن ) : نعم ، كانت قد قررت جمعيتكم الموقرة تقسيم فلسطين

سنة ١٩٤٧ . ورفضت اسرائيل قرار التقسيم . وبالقوة العسكرية استولت على اجزاء اكثر من التقسيم ، مما اضطر سكان فلسطين الى طلب العون من الجيش الاردني الذي تمكن من حماية ما يسمى الآن بالضفة الغربية والقدس العربية .



ولم يكن اهل القدس العربية لا ولا حتى السكان اليهود في الحي اليهودي يرغبون فسي تحويل القدس الى ساحة المعركة . ولكن العصابات الاسرائيلية هي التي فرضت المعركة رغم ارادة السكان العرب واليهود فيها . والعصابات الصهيونية نفسها هي التي كانت تضرب الاماكن المقدسة . ولعل المندوب الاسرائيلي يعرف ان المسجد الاقصى قد اصيب بالنيران الصهيونية . وكما قلت لكم بالامس ، تمت الوحدة الدستورية بين ضفتي الاردن . وقد بذل الاردن كل جهده للحفاظ على المقدسات ، والمرور الحر للأماكن المقدسة . واسرائيل نفسها التي رفضت المرور آنذاك . فكيف يتهمها مندوب اسرائيل الآن ؟

وهو يضيف أن الاردن هدمت . ه سيناجوجا . ايها السادة ، ان مندوب اسرائيل يعرف ، أنه لم يكن في القدس العربية الا اثنين فقط فمن أين جاء المندوب الاسرائيلي بالخمسين ؟ لعلني أنكركم ، أيها السادة ، بأن هنالك ٢ مليون فلسطيني مشردون في الكرة الارضية . وقد أجمع رؤساء الوفود هنا ، تقريبا ، على أن لهؤلاء الفلسطينيين الحق في دولة لهم على أرض فلسطين . ان اسرائيل هي التي شردت هؤلاء . ويتباكي اليوم المندوب الاسرائيلي متهما الاردن بأنهم سببت اصابات المواطنين في مدينة نابلس سنة ١٩٦٣ . ان معلومات المندوب الاسرائيلي ليست صحيحة والصحيح أن الجيش الاردني كان يقدم حينها لسكان نابلس الغذاء والماء . والأعجب من ذلك أن مندوب اسرائيل يتباكي على الفلسطينيين في أحداث أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ في الاردن . أيها السادة ، ان ما حصل آنذاك في الاردن هو تنظيم للعائلة الاردنية نتيجة وجود نصف مليون فلسطيني طردتهم اسرائيل الى الاردن اثر حرب ١٩٦٧ .

هل ما زلت يا مندوب اسرائيل تستخف بالجمعية العامة حينما تقدم لها معلومات كاذبة ؟ ولعلني لا ادخل السرور الى قلب المندوب الاسرائيلي حينما أؤكد أمام الجمعية العامة بأن العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير ممتازة .

ان اسرائيل في قفص الاتهام لانها رفضت الكثير من القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية ومنها على سبيل المثال عدم ضم القدس العربية ، فكيف يحق له أن يتحدث عنها أمام الجمعية العامة ، والجمعية العامة ترفض وجوده فيها ؟ أليس هذا هو العناد الاسرائيلي الذي يهدد السلام والامن الدولي باستمرار ؟ وعلى سبيل المثال ، وأؤكد لكم بالارقام حسب تقرير اللجنة التي أرسلها مجلس الأمن في تموز / يوليه الماضي الى المنطقة . ان اسرائيل قد استولت على ٢٧ في المائة من أراضي الضفة الغربية . أراضي المواطنين العرب هذه ، هذا بالاضافة الى ما تسرقه من الارض وتضمه للقدس التي أصبحت تشكل ٢٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية .

سيدى الرئيس ، من الأولى لمندوب اسرائيل أن يستمع الى الضمير العالمي ، الذى عبر عن نفسه من منبر هذه الجمعية ، وعلى لسان رؤساء الوفود ومن الأولى أن يكف عن عناده ضد الضمير العالمي . هذا الضمير العالمي الذى يقول ان الشعب الفلسطيني له الحق المشروع في وطن ودولة له ، وعلى اسرائيل أن تتسحب الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

السيد كاستللو اريولا ( فواتيمالا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : أن وفد فواتيمالا طلب الكلمة ممارسة لحقه في الرد وذلك لجذب الانتباه الى الخطأ الذي ورد في البيان المتعلق بمشكلة بليز ، والذي ألقاه السيد وزير خارجية بربادوس ، في بيانه الذي أدلى به في جلسته بعد ظهر الامس . والذي يتضمن تأكيدات نرفضها بحزم شديد .

وبصفتي ممثلاً دائماً لفواتيمالا ، فانني آسف لأنه رغم توافر المعلومات الموثوق فيها لديه حول المشكلة الناجمة عن مسألة بليز ، فقد كان المتحدث الوحيد في المناقشة العامة الذي قدم وقائع مشوهة لحماية مصالح خاصة غريبة عن مشكلة بليز وعليّ أن أصحح هذه المعلومات .

ان السيد مندوب بربادوس يؤكد أنه منذ القرار التاريخي ١٥١٤ ( د - ١٥ ) لعام ١٩٦٠ ، فان عددا كبيرا من البلدان ومن بينها بلاده قطعت العلاقات التي كانت تخضعها للاستعمار وانضمت الى العالم الحر المستقل . وهذه حقيقة حيث أن عملية تصفية الاستعمار هي أفضل الاهداف التي أمكن لمنظمة الامم المتحدة تحقيقها . ولكن عليّ أيضا أن أذكر السيد وزير خارجية بربادوس ان

التحدث عن فواتيمالا هو عبارة عن التحدث عن احدى الدول ال ٥٣ المؤسسة للمنظمة والتي في كل بياناتها المؤيدة للاستقلال والحرية اسهمت في نهاية الاستعمار مهياًة - عن طريق تصميمها - لاعلان الاستقلال في كل حالة خاصة . وبصفة عامة فان غواتيمالا قد أسهمت أيضا بصورة فعالة ونشطة فسي اعداد القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) الذي يعتبر الميثاق الدستوري لتصفية الاستعمار . ان الاطباء على مضابط جلسات الجمعية العامة واللجنة الرابعة في عام ١٩٦٠ ، والتي قامت فيها ٨٩ دولة باعتماد القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) هو أكبر دليل على ذلك .

وقد نلاحظ فيها أن الجمعية العامة عندما وافقت على هذا القرار التاريخي اتخذت القرار الحاسم لكي تحافظ على وحدة أراضي الدول الاعضاء في المنظمة ، وعلى الحدود التي خرجت منها من العصر الاستعماري . كما أعلنت بوضوح تام :

" ان كل محاولة تهدف الي زعزعة الوحدة الوطنية جزئيا أو بصفة شاملة ، وكذلك وحدة أراضي دولة ما لا تتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة " .

ان هذا ورد في الفقرة السادسة من مخطوق القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) .

وقد تم تفسير هذا الضمان في محاضر الجمعية العامة بصفته الضمان الذي اعطى للدول الاعضاء التي قوض وحدة اراضيها احتلال غير قانوني لجزء من اراضيها من جانب قوى اجنبية ، كما كان الحال بالنسبة لاريان وويليز ومالفينس .

ومن الطبيعي ان عملية تصفية الاستعمار تقدمت الى حد يسمح بتسوية العديد من الحالات . وأدى ذلك الى هذه الزيادة الضخمة في عدد الدول الاعضاء في منظماتنا والتي تمكنت من الحصول على استقلالها والحالات التي لا تزال تنتظر الحل قد واجهت بكل تأكيد صعابا اخرت من تحقيق استقلالها وذلك نتيجة لمشاكل سياسية معقدة في بعض الاحيان ، وفي احيان اخرى نظرا الى تصادم المبادئ ذات القيمة المتساوية مثل استقلال شعب ما ووحدة اراضي دولة ما مثل الحالة بالنسبة لبليز . ومثل هذه العقبات ليست متشابهة بالنسبة اكل الحالات فهي تختلف بالنسبة لطبيعتها في كل دولة وفقا لظروف كل بلد وأوضاعها التاريخية والقانونية . . الخ ومما لا شك فيه انه ليست هناك حالتان تصفية الاستعمار تتشابهان تماما . ان مشاكل الاستعمار التي ما تزال قائمة في آسيا وأفريقيا وأمريكا ليست متشابهة تماما وأيضا المشاكل الخاصة بجزر الكاريبي وويليز ومالفينس . ان تأخير الحل الخاص ببليز قد أجل عملية البحث عن حل عادل ومنصف لمشكلة تؤثر على وحدة اراضي غواتيمالا فيما يتعلق بجزء من اراضيها ، ولا يمكن ايجاد حل لهذه المشكلة بحلول اقتصادية بسيطة ، بل يجب ان يأخذ هذا الحل في اعتباره مصالح شعبي غواتيمالا وبليز . ان التصميم الذي اعرب عنه مندوب بربادوس الذي تدافع به غواتيمالا عن وحدة اراضيها وسلامتها الوطنية حق مشروع لنا وفقا لروح ونص ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وقد أخطرت الجمعية العامة بصورة مناسبة بأن الخلاف بشأن بليز يخضع لعملية التفاوض السلمي المباشر بين الطرفين المعنيين واعني بهما المملكة المتحدة وغواتيمالا . وان تسوية مثل هذه الخلافات القانونية لا يمكن ان تقبل اية تدخلات سياسية مهما كانت قوتها بهدف فرض حل من طرف واحد على مثل هذا النزاع . كما جرت محاولات في الجمعية العامة تعتبر انها تهدف الى اصدار قرارات غير صحيحة .

ولهذا السبب ، فاننا نرفض الاتهام الذي قدم ضد غواتيمالا ، والذي يشير الى اننا نحاول

اعاقه استقلال بليز . ان هذا الكلام يحول الانتباه عن التدابير الحقيقية التي تحاول بعض الأوساط السياسية الدولية القيام بها تحقيقا لاطماعها الذاتية .  
ان الطرفين المعنيين وهما المملكة المتحدة وغواتيمالا بصفة خاصة يحاولان التوصل بأسرع مايمكن عن طريق التفاوض السلمي الى حل يأخذ في اعتباره المصالح المشروعة لكافة الأطراف المعنية بما فيها مصالح بليز التي تود غواتيمالا ان تحتفظ مع شعبيها بعلاقات من الصداقة والتعاون وذلك لأسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية ، وبالنظر الى الوحدة الجغرافية التي تمثلها الوحدة المستمرة للأراضي .

وتدرك غواتيمالا ان بليز وبرباد وس كيانان علاقاتهما وثيقة ولكن بليز هي اكثر التصاقا بنا . وفي الحقيقة فاننا منذ بعض الوقت حاولنا مساعدتها في مجال التنمية وعلى سبيل المثال فقد ثبتت غواتيمالا اشتراك بليز في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ويمكننا ان نؤكد لكم اننا سوف نستمر في تعاوننا ودعمنا لبليز في محاولة لتعزيز شخصيتها حتى تصبح عضوا في مجموعة دول أمريكا الوسطى .

ولهذه الأسباب ، يأسف وقد بلادي على هذه المحاولة الجديدة للضغط على الصغير الدولي التي بدأها وزير خارجية برباد وس وذلك من فوق هذا المنبر . ان الشيء الذي استطاع تحقيقه ، كما كان الحال في الماضي ، هو تعقيد تسوية هذا الخلاف ، الذي تود غواتيمالا الانتها منه لأن هذا سوف يكون مفيدا بكل تأكيد للتطلعات المشروعة لشعبي غواتيمالا وبليز .

اننا نشق بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية سوف تظهر حسن النية والاستعداد لاستمرار وانهاء المفاوضات على اساس البيانات الرسمية التي تسلمها هذا الشهر بنيويورك المندوبين الرسميين لهذا البلد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٥